الفصل الأول

السياسة الاقتصادية فى مصر منذ مطلع السبعينات وأثرها على المجتمع

- المتغيرات التى ساعدت على الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى
  - * متغيرات داخلية .
  - * متغيرات عالمية .
- أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادى .
- اتجاه نمو سياسة الانفتاح الاقتصادى .
- المعالم الأساسية التى شكلت سياسة الانفتاح الاقتصادى .
- آثار السياسة الاقتصادية على المجتمع المصرى .

obeikandl.com

اذا كان التعليم التجارى بمختلف مستوياته ومراحله وسيطا اساسيا ينتج للمجتمع احدى فئات القوى العاملة اللازمة لتشغيل قطاعات الانتاج والخدمات فيه ، واذا كان (كم) و (نوع) هذه الفئة من القوى العاملة ، تحدده السياسة الاقتصادية القائمة ، يصبح من الضرورى التوقف طويلا أمام هذه السياسة .

وعلى هذا فسوف تقوم الباحثة فى الفصل الحالى بتحديد المعالم والخطوط الأساسية لسياسة مصر الاقتصادية خلال عقد السبعينات ، وتحليل أهم المتغيرات المحلية والعالمية التى أدت الى الأخذ بهذه السياسة ثم الآثار التى ترتبت على الأخذ بها .

وفيما يلى نحاول تبين موقف الاقتصاد المصرى فى الفترة التى سبقت الأخذ بهذه السياسة والعوامل التى دعت وحتمت اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى .

الدعوة الى الانفتاح :

لم تأت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر من فراغ وانما نبعت من واقع الظروف الاقتصادية والسياسة التى شهدها الاقتصاد المصرى فى فترة الستينات وبداية السبعينات حيث اتسمت هذه الفترة باحكام قبضة أجهزة الدولة على كافة الأنشطة الاقتصادية فى مصر . فقد اتسع حجم ومجال نشاط القطاع العام والحكومى وتحققت للقطاع العام السيطرة على القطاعات الأخرى كالقطاع الخاص والتعاونى والمشترك .

وفى ظل تلك الفترة تم تأميم العديد من الأنشطة الاقتصادية وفى مقدمتها قطاع البنوك وبالتالى افتقد الجهاز المصرفى خلال تلك الفترة دوره فى تمويل الاستثمارات والتعرف على فرص الاستثمار

والاسهام فى انشاء المشروعات حيث حالت دون ذلك التنظيمات واللوائح التى خضع لها هذا القطاع .

كما آلت الى الدولة ملكية قطاع الانتاج والأعمال ،وسادت سوق الأوراق المالية حالة من الركود نتيجة لانعدام الثقة لدى الشركات والأفراد بعد حركة التأميمات ، أيضا ضعف الحافز الى الانتاج ، وهبوط معدل الادخار ، وتضاؤل دور القطاع الخاص فى الاسهام فى التنمية الاقتصادية .

كما انخفض حجم الاستثمارات بعد الحروب العديدة المتتالية التى خاضتها مصر خلال تلك الفترة نتيجة تمويل الانفاق العسكرى . هذا بالاضافة الى الاختلالات الهيكلية التى حدثت خلال الخطة الخمسية الأولى (٦١/٦٠ ، ٦٥/٦٤) [(١)].

لقد أصبح من الواضح أن الاقتصاد المصرى يعانى الكثير من المشاكل فى أوائل السبعينات مع هبوط وتدهور الانتاج وانعدام القدرة على الوفاء باحتياجات السوق من المنتجات المحلية بجانب ما شهدته الفترة الأخيرة من هجرة العمالة الماهرة الى الخارج سعيا لتحقيق دخول عالية ، كما شهدت هذه الفترة أيضا انقطاع الصلة بين وسائل الانتاج المحلى ووسائل الانتاج المتطورة والتكنولوجيا الحديثة .

وحيث أن مسئولية البناء وصنع التقدم للحاق بركب الحضارة المتطورة تقع على عاتق الشعب المصرى ، ومصر ليست بالغنى والثراء

---

(١) بنك مصر : الادارة العامة للتسويق المصرفى والبحوث ، فلسفة الانفتاح الاقتصادى فى مصر وتقييم التجربة فى ظل سنوات التطبيق ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ،ص ٢٧٧، ٢٧٨.

الذى يمكنها من دفع عملية التنمية من الداخل دون الاعتماد على الخارج لأنه مهما يكن من امكانية توافر الموارد المحلية فلابد من موارد خارجية ، وحيث أن ظروف العالم اليوم تعطى من التسهيلات وتوفر كافة التيسيرات ما يمكننا من الحصول على تلك الموارد بالشكل الذى يدعم وينمى اقتصادنا ، من هنا جاءت الدعوة للانفتاح .

وهكذا قدم الانفتاح على أنه وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن أجل اعادة تصحيح مسار الاقتصاد القومى ،وهى دعوة جاءت بناء على تقدير الاحتياجات الضرورية للاقتصاد المصرى من ناحية ومن ناحية أخرى بناء على الفرص المتاحة والتى يمكن استخدامها للتمويل والاستثمار(١).

ومن المتغيرات التى ساعدت على الأخذ بهذه السياسة الاقتصادية الجديدة متغيرات داخلية وأخرى خارجية أو عالمية .

أولا : **المتغيرات الداخلية** : ويقصد بها المتغيرات المحلية والاقليمية التى تدخلت بل حتمت ضرورة أخذ وانتهاج سياسة اقتصادية متوجهة للخارج الى جانب تغيير وتطوير أجهزة التخطيط وجعلها أكثر دقة وأكثر مرونة للاسراع بالنمو الاقتصادى ، ومن أهم عوامل هذه المتغيرات

(١) انخفاض معدلات الادخار المحلى والعجز الواضح المستمر فى الميزان التجارى .

فقد انخفض معدل الادخار المحلى ولم يتغير تغيرا ملموسا خلال مايقرب من ثلاثين عاما ، فمعدل الادخار المحلى لم يتعد ١١٪ فى المتوسط خلال السنوات ١٩٥٩/٤٥م ، وفى السنوات ٦٠ ـ ١٩٧٠ لم

---

(١) محمد رضا عبد الحليم : سياسة الانفتاح الاقتصادى وأثر البنوك المنشأة حديثا على الاقتصاد القومى ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ،المرجع السابق ، ص ٧٦٥ .

يتعد ١٣ ٪ فى المتوسط ، أما فى السبعينات فان هذا المعدل انخفض بدرجة كبيرة حتى وصل الى مايقرب من النصف اى ٥ر٦ ٪ ، وبالتالى عدم كفاية المدخرات المحلية لمقابلة الاستثمارات . أما العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجارى والذى يمثل الفرق بين حصيلة الصادرات ومدفوعات الواردات فقد زاد هذا العجز من ٧ر٣٥ مليون جنيه ١٩٦١/٦٠ الى ١ر٤٦٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤/٧٣ (١).

(٢) الأعباء العسكرية التى تتحملها الدولة لتحرير الأرض المحتلة والنفقات اللازمة لعمليات التعمير والبناء والتشييد ولتحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٣) الزيادة السكانية الهائلة والتى أدت الى تدفق مستمر فى العرض من القوى العاملة والتى تمثل بالطبع فائضا من فرص العمل المتاحة ، أى ظهور البطالة المقنعة ، كما يؤدى تزايد السكان بمعدلات كبيرة الى زيادة الانفاق العام وزيادة الواردات (٢).

(٤) عجز فى الموارد المالية نتيجة اغلاق قناة السويس وتقلص حركة السياحة واحتلال أراضى سيناء بما فيها من آبار للبترول وبعض الخامات والثروات الأخرى وبالتالى انخفضت الاستثمارات .

---

(١) أحمد عبد العزيز الشرقاوى : مفهوم الانفتاح الاقتصادى ،مذكرة بمعهد التخطيط ، اكتوبر ١٩٧٦، ص ٩ – ١٢.
وكذلك :
– صلاح الدين مندور : تحديد عناصر الفلسفة الفكرية لسياسة الانفتاح الاقتصادى ، مجلة المال والتجارة ، القاهرة ، العدد ١١٧ ،٥ يناير ١٩٧٩، ص ٣٠.
– ابراهيم مختار ابراهيم: بنوك الاستثمار ودورها فى التنمية الاقتصادية مع اشارة خاصة لمصر ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٨١، ص ٢٤٤.

(٢) فاروق نظير زكى : الانفتاح الاقتصادى التطور والآثار الاقتصادية ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ،ص ٧١ .

(٥) تناقص الانتاج فى العديد من السلع الصناعية لعدم توفر مستلزمات الانتاج وتدهور معدل النمو للاقتصاد القومى وكذا تناقص الانتاج فى بعض المحاصيل الزراعية (١).

(٦) الرغبة فى تحقيق النمو والتقدم المطلوب لتطوير الانتاج والارتقاء به وزيادته عن طريق الاستفادة من الخبرات الأجنبية واستخدام أحدث الوسائل فى العملية الانتاجية .

(٧) استغلال بعض الموارد الطبيعية الغنية . والمتوفرة فى مصر والتى لم تكن مستغلة من قبل .

(٨) اتاحة الفرص أمام المشروعات الوطنية لمنافسة المشروعات الأجنبية مما يشجع المشروعات الوطنية على تغيير أساليبها التقليدية القديمة فى الانتاج وكذلك أساليب ادارتها للمشروعات والاقتداء بأحدث ما فى العصر من تكنولوجيا وفنون الادارة (٢).

(٩) الاستفادة من الفوائض المالية الموجودة فى البلاد العربية المنتجة للنفط (٣).

(١٠) واقع حال القطاع العام وما وصل اليه من ضعف وتدهور نتيجة تولى قيادته طبقة من الرأسمالية الانتهازية الفاسدة والمفسدة ادارته بعقلية رأسمالية متخلفة لصالح القطاع الخاص فعملت على تفكيكه وتخريبه واستنزافه وتشويه صورته .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧١ .

(٢) عبد الرحيم عبد الخالق السنباطى :دراسة القوى العاملة بشركات الانفتاح الاقتصادى التى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٠/٦/٣٠، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك، المرجع السابق ، ص ٤٣٨.

(٣) سعد الدين ابراهيم : مصر فى ربع قرن ،مرجع سابق ،ص ٨٢ .

(١١) تبديد جزء كبير من الفائض الاقتصادى المتولد فى القطاع العام وتحويله الى ثروات خاصة لأفراد القوى الرأسمالية التى عملت فى ظل القطاع العام ، حيث أخذت هذه القوى تشن هجوما ضد أخطاء القطاع العام وأخطاء التنمية والتخطيط مستغلة ذلك لتوسع من قاعدة نشاط القطاع الخاص وتدعمه ايضا ، وأخذت المطالبة بتشجيع عمل القطاع الخاص تتزايد وتشتد لتهيئة الظروف الأكثر ملاءمة (١).

(١٢) نمو طبقة رأسمالية كبيرة من الرأسمالية الوطنية التى كانت تتلهف وتتلمس طرق النمو الرأسمالى غير المحدود ،ومع نمو هذه الطبقة الخاصة التى عملت على تقوية مواقعها داخل قطاعات الدولة بجانب نمو الدور السياسى الذى تمارسه ، فأخذت تتدخل لفرض سيطرتها السياسية والاقتصادية على المجتمع وهكذا تفاقمت مشكلات المجتمع الاقتصادية وتأزم الموقف السياسى (٢).

ثانيا : المتغيرات العالمية : يخطىء من يظن أن التحول الذى شهدته السياسة الاقتصادية المصرية فى السبعينات كان تحولا فجائيا خاصا بمصر وحدها ، فالحق أن هناك من المؤشرات ما يشير الى حركة عالمية عامة ان لم تأخذ بسياسة الانفتاح كمنهج أساسى فهى على الأقل قد أدخلته فى الاعتبار ، ويتضح ذلك فيمايلى :

(١) اتجاه الدول الصناعية الكبرى على اختلاف نظمها الاقتصادية الى عقد اتفاقيات مشتركة فى مختلف المجالات ، وفى مقدمة هذه الاتفاقيات الاقتصادية ، الاتفاقية التى عقدت فى اكتوبر ١٩٧٢ بين كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة التى وجدت فى أسواق أوربا الشرقية- وبالاخص الاتحاد السوفيتى حيث الضخامة السكانية وانخفاض مستوى الاستهلاك - نفس

---

(١) ابراهيم العيسوى وآخرون : التحول الى الانفتاح ،قضايا اساسية ، مرجع سابق ، ص ٧٢ - ٧٨ .

(٢) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى ،مرجع سابق ،ص ١٢٧ - ١٢٨.

الفرصة التى رأتها فى دول العالم الثالث لزيادة صادراتها وفى نفس الوقت حماية رأس المال الأمريكى فى الداخل والخارج من المنافسة وقدرته على التنافس مع تحسين ميزان المدفوعات ، هذا فى الوقت الذى كان فيه الاتحاد السوفييتى فى حاجة لرفع معدلات النمو فى الناتج القومى فأدرك ما يمكن أن يحققه ويجنيه من فوائد ومنافع اذا فتح باب الاستيراد أمام بعض السلع وفنون الانتاج الغربية ، حتى يتمكن من تطوير بعض الصناعات السوفيتية (١).

وكذلك فقد بدأت الصين تتجه فى سياستها الى تشجيع المشروعات الجديدة التى تقوم بنقل التكنولوجيا المتقدمة اليها حتى ولو تطلب الأمر منح هذه المشروعات حق الامتياز والاحتكار ، وكانت الحكومة الصينية قد سعت للحصول على توكيل تصنيع شبكات التليفون المتنقلة من شركة فيلبس الألمانية الغربية ، كما قامت الصين بفتح ١٤ مدينة ساحلية أمام المشروعات المشتركة الانفتاحية ورؤوس الأموال الأجنبية دون أية قيود أو شروط حتى ولو كان المشروع بأكمله مملوكا للأجانب وهذا يعنى أن رياح الانفتاح بدأت تهب على الصين بعد فترة طويلة من الانغلاق (٢)

وبدأت بورما كذلك فى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى وفتح أبوابها التى ظلت موصدة لفترة من الوقت أمام الاستثمارات الأجنبية (٣).

(٢) زيادة التعاون الاقتصادى بين الشركات الأمريكية وشركات أوروبا الغربية ، والدليل على ذلك أنه بحلول منتصف ١٩٧٣ كان هناك

---

(١) جلال أمين وآخرون : التحول الى الانفتاح،قضايا اساسية ،مرجع سابق،ص ١٠٠

(٢) الأهرام الاقتصادى : رياح الانفتاح تهب على السور العظيم ، العدد ٨٣١ ، ١٧ ديسمبر ١٩٨٤، ص ٤٣ .

(٣) الأهرام الاقتصادى : الانفتاح الاقتصادى فى بورما ، العدد ٥٨٠ ، ١٥ اكتوبر ١٩٧٩، ص ٤٩. ولمزيد حول هذا الموضع راجع :
- فؤاد مرسى : التخلف والتنمية ، دراسة فى التطور الاقتصادى ، دار الوحدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٢، ص ٢٨٠

اكثر من ١٢٠٠ اتفاقا للتعاون الاقتصادى بينهما[١].

(٣) كذلك نجد بعض الدول الاشتراكية مثل يوغسلافيا ورومانيا قد أصدرت قوانين استثمار رأس المال الأجنبى وذلك لزيادة الانتاج أو الانتاجية وبالتالى زيادة الصادرات والاستفادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة . ففى يوليو ١٩٦٧ صدر فى يوغسلافيا قانون استثمار رأس المال الاجنبى وفى مارس ١٩٧١ صدر فى رومانيا قانون استثمار رأس المال الأجنبى[٢] .

(٤) امتد الانفتاح ايضا ليشمل دولا أخرى ذات سياسات ونظم مختلفة فى أوروبا بين المعسكر الرأسمالى المتمثل فى المانيا الاتحادية والمعسكر الاشتراكى المتمثل فى المانيا الديمقراطية اذ نجد أن أرقام التبادل التجارى بينهما قفزت بنسبة ١٥٪ عام ١٩٧٣ عما كانت عليه عام ١٩٧٢ .

(٥) اتساع رقعة السوق الأوربية المشتركة والتى أصبحت تضم عشر دول حتى ١٩٨١ بعد أن كانت تضم ست دول فقط .

(٦) تسهيل انضمام دول الكتلة الشرقية للمؤسسات الدولية التى كانت لعهد قريب تقتصر على دول الكتلة الغربية مثل صندوق النقد الدولى والاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة[٣] .

(٧) وفى مصر ، مع تدهور الاحوال الاقتصادية ومع قلة الموارد

---

(١) *Barent, R. & Muller, R. : Global ; The Power of the Multinational Corporations, N.Y., Simon & Schuster, 1974, p.89.*

(٢) أحمد عبد العزيز الشرقاوى : ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٣) على لطفى : التطور الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٢٩٣ .

المتاحة للتنمية عملت الحكومة على أخذ موقف مسالم مع حكومات الدول العربية المحافظة ضماما لتدفق الدعم العربى ، وأيضا التقرب من الولايات المتحدة لما لها من نفوذ مادى ومعنوى على اسرائيل فى الوقت الذى تدهورت فيه العلاقات مع الاتحاد السوفيتى ، ومن ثم أصبحت الظروف مهيأة لعودة القوى الرأسمالية الدولية الى الأراضى المصرية وأصبحت مصر مستعدة لقبول الاستثمارات الأجنبية (١) .

وبنهاية عام ١٩٧٦ كانت مصر قد خطت خطوات واسعة بالفعل نحو قبول ارشادات صندوق النقد الدولى ، وعقد اتفاقية السلام مع اسرائيل ، فاصدرت قوانين تشجيع رأس المال الأجنبى ، وخففت من القيود على الاستيراد وسمحت للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها بمصر ، وأقامت مناطق حرة وضيقت الفجوة بين قيمة الجنية المصرى الرسمية وقيمته السوقية . كما قطعت شوطا بعيدا فى الموافقة للمطالب الاسرائيلية وتم عقد الصلح بقدوم عام ١٩٧٧ (٢) .

وقد أكد بعض مؤيدى سياسة الانفتاح أن مصر تتمتع بكثير من الخواص والمزايا الطبيعية والبشرية والاقتصادية والسياسية والتى يمكن ان تدفع وتشجع المستثمرين المحليين والأجانب على استثمار أموالهم فى مصر وبالتالى تسهم فى انجاح واتمام سياسة الانفتاح .

وقد تم ادراج هذه العوامل ضمن البيان المفصل لموقف الانفتاح الاقتصادى الذى أصدره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى نوفمبر ١٩٨٣ ، ومن هذه العوامل والمزايا والتى تتمتع بها مصر

---

(١) ابراهيم العيسوى وآخرون: التحول الى الانفتاح ، قضايا أساسية ،مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢) جلال أمين وآخرون : قضايا أساسية ، مرجع سابق ، ص ٩٨ – ١١٠ .

وتتوفر فيها أيضا ما يلى :(١)

(١) موقع مصر الاستراتيجى ، فهى تقع بين ملتقى ثلاث قارات وفى مفترق طرق التجارة العالمية لوجود قناة السويس ، كما انها تطل على البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر .

(٢) المناخ المعتدل طوال العام والذى يساعد على زراعة العديد من المحاصيل وأيضا يناسب كثيرا من الصناعات .

(٣) الموارد الطبيعية الغنية والكثيرة ، بجانب الاكتشافات البترولية فى أراضيها .

(٤) حضارة مصر العريقة وآثارها الخالدة التى تجذب السياح من جميع انحاء العالم .

(٥) توافر القوى العاملة زهيدة الأجر بالموازنة بغيرها من البلاد بالاضافة الى الكثافة السكانية التى تمثل سوقا استهلاكية .

(٦) حالة الاستقرار التى سادت مصر خلال السبعينات خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل .

(٧) انتماء مصر العربى والأفريقى والاسلامى وهذا الانتماء المتعدد يساعد على تعدد أسواق تجارتها الخارجية ....الخ .

كل هذه الظروف والمزايا وغيرها تتمتع بها مصر الى جانب الرغبة الأكيدة فى العمل على نجاح سياسة الانفتاح الاقتصادى وذلك بتذليل العقبات وتعديل القوانين بما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية لاقامة المشروعات .

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، موقف الانفتاح الاقتصادى فى ج.م.ع حتى ١٩٨٢/١٢/٣٠ ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٣٢ .

ولعل ذلك يؤكد أن مصر بفضل موقعها الجغرافى لايجب أن تنغلق على نفسها ، وهى أيضا كدولة متوسطة الحجم امكاناتها ليست بالضخامة والغنى مما يساعدها ويمكنها من الاتجاه نحو الاشتراكية ورفع معدلات التنمية الاقتصادية بالاعتماد على امكاناتها الداخلية فقط دون الاعتماد على المساعدات الخارجية .

ولقد اثبتت التجربة العملية أن التنمية الاشتراكية ـ الاقتصادية لا يمكن أن تتم بالاعتماد على الموارد والامكانات الداخلية فقط دون معونة خارجية ، فقد ذكرنا من قبل أن بلدا مثل يوجوسلافيا لم تتم عملية التنمية دون الانفتاح على الشرق والغرب معا حتى الدول الكبرى والضخمة كالاتحاد السوفيتى اضطرت الى الاعتماد والاستعانة بتكنولوجيا ورأسمال الغرب (١) .

ولان مصر دولة صناعة وزراعة وتجارة .. دولة انتاج وخدمات وطاقات ، فقد كان قليل من الانفتاح خير لها من الانفتاح الصارخ الذى فتحت له الأبواب من جميع الجهات واطلق له العنان حتى أصبح شبيها بالغزو الخارجى فى شتى المجالات .

اهداف سياسة الانفتاح :

وقد تطلبت سياسة الانفتاح الاقتصادى عددا من المتغيرات والتعديلات فى مسارنا الاقتصادى لتحقيق العديد من الاهداف التى ترمى اليها هذه السياسة الاقتصادية ، من هذه الأهداف (٢) :ـ

---

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

(٢) بنك مصر ، الادارة العامة للتسويق المصرفى والبحوث ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ،مرجع سابق ،ص ٢٨٨.

أولا : فى مجال الانتاج الصناعى :

- زيادة القدرة الانتاجية للمشروعات وتحسين مستوى وجودة الانتاج بادخال عنصر المنافسة بين المشروعات واستخدام الآلات الحديثة للعمل على تخفيض الواردات .
- استغلال الموارد الطبيعية والتوسع فى انتاج البترول .
- توفير رؤوس الأموال اللازمة للمشروعات التى تواجه عجزا ماديا .

ثانيا : فى مجال الانتاج الزراعى :

- النهوض بالثروة الحيوانية والدواجن وذلك بالتوسع فى انشاء المزارع المجهزة بأحدث الوسائل بغرض زيادة انتاج اللحوم والألبان والبيض .
- زيادة مساحة الأراضى الزراعية والتوسع فى زراعة المحاصيل التى تصدر للخارج لزيادة حصيلة الدولة من الموارد الأجنبية وذلك باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا ، والآلات المتطورة لتقليل الاعتماد على الجهد الحيوانى ، مع استخدام أحسن وسائل الرى لتقليل الفاقد من مياه الرى والصرف .
- التوسع فى اقامة المزارع السمكية لزيادة الانتاج بتوفير معدات الصيد الحديثة ووسائل الأمن .
- المحافظة على خصوبة التربة بانشاء مصانع الطوب الرملى والطفلى بدلا من الطوب الأحمر .
- التوسع فى التصنيع الزراعى حتى يمكن توفير المنتجات طوال العام مع اقامة مصانع الأسمدة العضوية وتحويل القمامة والاستفادة منها كسماد .

ثالثا : فى مجال العمالة :

- زيادة فرص العمل المتاحة بشركات الانفتاح والبنوك للقضاء على

البطالة والحد من هجرة الايدى العاملة الماهرة للخارج .

- اكساب العمالة المصرية خبرات ومهارات جديدة وذلك بتدريبهم على أحدث الآلات واحتكاكهم بذوى الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة .

رابعا : فى مجال السياحة :

- اقامة مناطق سياحية جديدة لجذب السائحين وتنشيط حركة السياحة أيضا .

- تحسن الخدمات الفندقية واقامة الفنادق السياحية المناسبة لاقامة السائحين ، مع توفير وزيادة وسائل النقل السياحى .

خامسا : فى مجال الاسكان :

- العمل على حل أزمة الاسكان بتوفير المواد اللازمة لعمليات البناء والتشييد وتطوير أساليب البناء باستخدام التكنولوجيا الحديثة .

سادسا : وفى المجال الصحى :

- التوسع فى اقامة المستشفيات المجهزة بأحدث الأجهزة والأدوات الطبية لجذب المرضى من أبناء الدول العربية .

- الاستفادة من خبرات كبار الأطباء الأجانب فى مختلف التخصصات باستقدامهم من الخارج.

سابعا : فى مجال النقل والمواصلات :

- توفير وسائل النقل العامة وخدمات النقل الجوى والبحرى ووسائل الاتصال .

- انشاء الكبارى والانفاق للقضاء على أزمة المواصلات وتحقيق السيولة فى المرور .

ثامنا : فى المجال المالى والاقتصاد التجارى :

- تحرير التجارة الخارجية من القيود التى تعرقل عمليات توفير مستلزمات الانتاج والاستثمار ، وتطوير أجهزة التجارة الخارجية لتساير التطورات العالمية فى مجال التجارة والتسويق الخارجى .
- التحرك نحو اطلاق وتحرير الجنيه المصرى كى يأخذ مكانته بين العملات الآخرى (١) .
- تحفيض العجز فى الميزان التجارى عن طريق تخفيض الواردات وزيادة الصادرات وأيضا تحفيض العجز فى ميزان المدفوعات ، وزيادة الدخل القومى .
- توفير التمويل اللازم لبعض المشروعات للتقليل من القروض الخارجية والعمل على زيادة التدفقات المالية الى داخل البلاد حتى يستطيع الاستثمار أن يأخذ دوره الفعال فى الاقتصاد القومى .
- زيادة حصيلة الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية (٢).

تلك هى الأهداف التى ترمى اليها سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مختلف المجالات بجانب الاستفادة من فرص التمويل العربى والاجنبى المتاحة وتعبئة المدخرات القومية والخارجية ، وتطوير الادارة وتحديثها واستخدام النظم الادارية الحديثة مسايرة للتقدم التكنولوجى فى كافة المجالات وأيضا حفز وتشجيع القطاع الخاص للمشاركة بمدخراته وامكاناته الكبيرة فى جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٣) .

---

(١) بنك مصر ، المرجع السابق، ص ٢٨٩ .

(٢) فاروق نظير زكى ،المرجع السابق ، ص ٧٣ – ٧٨ .

(٣) بنك مصر ، الادارة العامة للتسويق والبحوث ،المرجع السابق ، ص ٢٨٩ . راجع ايضا :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء،موقف الانفتاح ، حتى ١٩٨٢/١٢/٣١، مرجع سابق ص ص ١٤ – ٢٠ .

كل ذلك أيضا بجانب العمل على حل الأزمات اليومية التى تتعرض لها الغالبية العظمى من أفراد الشعب للحصول على قوتها اليومى من السلع ، واصلاح المرافق الأساسية التى تعرضت للتهالك والتآكل والتدهور، وتعمير ما خربته الحرب من مدن ومساكن ومرافق وسكك حديدية (١) .

ولصيانة هذه الأهداف والعمل على تحقيقها بفاعلية وجدية كان لابد من وضع بعض المحاذير التى يجب تلاشيها حتى يتحقق الهدف الفعلى لهذه السياسة الجديدة ومن هذه المحاذير ما يلى :

- ان سياسة الانفتاح الاقتصادى لا تعنى فتح الأبواب لاستيراد كافة السلع والاستثمارات دون قيود أو شروط .
- ليس معنى الانفتاح ان نشجع المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال وندعوهم لاستثمارها فى بلادنا ويكون دورنا نحن هو دور المتفرج المنتظر لثمرات هذا الانفتاح بل كان علينا أن نعمل ونستفيد ونشارك بجهد حقيقى حتى لا نظل دائما معتمدين على الغير من الدول المتطورة والمتقدمة اقتصاديا .
- ان الانفتاح لا يعنى أن نغلق الأبواب مع الدول التى كنا نتعامل معها فى السابق .
- الانفتاح لا يعنى شراء أو استيراد التكنولوجيا الحديثة المتطورة بل علينا ان نجتهد فى تنشيط البحث العلمى لاكتشاف واستحداث كل ما هو جديد وذلك لن يتأتى الا عن طريق دعم البحوث وتوجيهها الوجهة التطبيقية للنهوض بالبلاد والعمل على معالجة المشاكل الاقتصادية (٢) .

---

(١) أحمد بديع بلبع ، عن فلسفة الانفتاح الاقتصادى المرجع السابق ،ص ١٥٩.
(٢) المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

نمو سياسة الانفتاح :

فمنذ اوائل السبعينات نجد أن ثمة تحولات أساسية فى هيكل الاقتصاد القومى ، قد بدأت تأخذ شكلا محددا ، هذه التحولات تعتبر العلامات الأولى للسياسة الاقتصادية الجديدة ، وقد أثرت هذه التحولات على جميع جوانب هيكل الاقتصاد المصرى تقريبا سواء ما يتصل بالأنظمة الاقتصادية الداخلية أو ما يتصل بعلاقاته بالعالم الخارجى .

ففى سبتمبر ١٩٧١ صدر القانون ٦٥ بشأن استثمار رأس المال العربى والمناطق الحرة والذى يعتبر الخطوة الأولى للسير فى تطبيق سياسة الانفتاح ، وقد شمل هذا القانون عدة ضمانات ضد المصادرة والتأميم والاستيلاء لأغراض المنفعة العامة وذلك بتعويض عادل(١) ، كما اشتمل على عدة مزايا أخرى من التسهيلات والاعفاءات الضريبية ، وليمنح نفس المزايا للمال الأجنبى لكن بشرط موافقة مجلس الوزراء واعتماد رئيس الجمهورية (٢).

كما نص القانون على أن المشروعات التى تنشأ طبقا له تعتبر مشروعات خاصة بصرف النظر عن الأحقية القانونية للمساهمين ، ولقد انشئت هيئة استثمار المال العربى والمناطق الحرة بموجب هذا القانون لاختيار المشروعات والموافقة عليها .

وفى ١٩٧١ تم انشاء بنك مصر الدولى للتجارة الخارجية والتنمية والذى يزيد رأس ماله فى يوليو ١٩٧٢ بمساهمة رؤوس أموال ليبية وكويتية وعمانية ويصبح البنك العربى الدولى برأسمال ٣٠ مليون جنية

---

(١) جودة عبد الخالق وآخرون: قضايا اساسية ، الانفتاح ـ الجذور ـ الحصاد ـ المستقبل ، مرجع سابق ،ص ٣٦ .

(٢) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ٩ .

استرلينى ويتعامل بالعملات الحرة ، ولا يخضع للقوانين المصرية[١].

ثم كانت ورقة أكتوبر (مايو ١٩٧٤) التى أكدت العمل والأخذ بسياسة الانفتاح وكان بيان الاعلان عن سياسة الانفتاح قد أكد على انها تشمل الاستيراد والتصدير ، والنقد ، والجمارك وميزان المدفوعات وتحرير قطاع التجارة الخارجية من القيود والتعقيدات التى تعوق عملية الاستيراد والتصدير وذلك بالعمل على الغاء تراخيص الاستيراد ، وسرعة انسياب البضائع المستوردة من المناطق الجمركية وتوفير احتياجات القطاع العام والخاص وأيضا مطالب الحرفيين والمهنيين ، واتاحة مرونة اكبر للانتفاع بحصيلة العملات الأجنبية الناجمة من التصدير للخارج بجانب امتداد الجهاز المصرفى الى المدن والريف .

كما ألمح بيان الاعلان عن سياسة الانفتاح الى اهتمام الحكومة بموضوع حصيلة النقد الأجنبى عن طريق :

* اعطاء دفعة أكبر للبنك المصرى الدولى .
* عقد اتفاقيات لاستثمار المال العربى والأجنبى .
* التركيز على تنفيد مشروع المناطق الحرة .

ثم اتبع ذلك بأن الحكومة سوف تتبع سياسة مالية نقدية اكثر انفتاحا واكثر مرونة ، يراعى فيها دعم الموارد المالية المتاحة والمتوفرة من النقد الأجنبى مع اتاحة الفرص لازدياد دعم الموارد الخارجية العربية والاجنبية للمشاركة مع رأس المال الوطنى المحلى[٢] .

وما أن اعلنت الحكومة عن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، ١٩٥٢ – ١٩٨٠ ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٥٢٤ .

عام ١٩٧٤ وتهيأت الظروف لوضع قوانين الاستثمار ، حتى توالت هـــذه القوانين والقرارات التى تعتبر المعالم الأساسية التى شكلت هذه السياسة الاقتصادية الجديـــدة .

ومن أهـــم هذه المعالم :

١ - صدور قرار وزير المالية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤[١] لتطويـــر السوق الموازية للنقد والغاء القرار رقم ٤٧٧ لسنة ١٩٧٣[٢] بشـــأن انشاء سوق موازية للنقـــد ،

والسوق الموازية تعنى التوسع فى ممارسة تعدد أسعار الصـــرف ، وهدفت الحكومة من وراء انشائه الى ايجاد سوق للنقد يتم التعامل فيهـا بالأسعار التشجيعية للعملات الحرة ، وحتى يقضى على فوضى تعـدد علاوات الصرف ، فضلا عن رغبة الحكومة فى وضع نظام شامل لاجتذاب مدخرات العاملين بالخارج بالعملات الحرة وبذلك تزيد حصيلة الدولة من النقد الاجنبـى .

وبمقتضى انشاء هذه السوق أصبح من حق القطاع الخاص استيـــراد مستلزمات الانتاج اللازمة له ، والسفر للخارج ، واعداد حملات اعلانيـــة للترويج لصادراته ، وغير ذلك من مجالات النشاط التجارى كما أصبح مـــن حق القطاع الخاص الاحتفاظ بحصيلة صادراته بالنقد الاجنبى فى البنـــوك المحلية التجارية وله الحرية فى استخدامها طالما كان ذلك فى اطـــار خطة التنمية[٣] .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٢٧ يونيه ١٩٧٤ ، العدد ١٤٤ .

(٢) الوقائع المصرية فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٣ ، العدد ١٩٥ .

(٣) على لطفى ،مرجع سابق ،ص ٢٩٥ ،وأنظر أيضا:

- عادل حسين ، الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ج ٢ ،مرجع سابق ، ص ٤٨ .

٢- وفى مجال استقطاب رؤوس الأموال صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤[١] والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧[٢]

وهو يعتبر الخطوة الهامة والحاسمة على طريق الانفتاح، وأيضا حجر الزاوية فى تنفيذ هذه السياسة ، أو بمعنى آخر الأساس الذى ترتكز عليه سياسة الانفتاح .

ومن أهم الاتجاهات والمبادىء العامة التى تضمنها هذا القانون:-

أ - فتح باب الاقتصاد المصرى لرأس المال العربى والاجنبى فى شكل استثمار مباشر لهذه الأموال فى جميع المجالات ، ومنح الأولوية للمشروعات التى تكون مشتركة مع رأس مال محلى مملوك للمصريين لاتقل نسبته عن ٥١ ٪ [٣] وأيضا المشروعات التى تؤدى الى الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وبراءات الاختراع[٤] .

ب - وبجانب اشتراك رأس المال الاجنبى مع رأس المال المصرى العام أو الخاص ، تقرر انفراد رأس المال العربى أو الاجنبى فى مجالات بنوك الاستثمار وبنوك الأعمال والتى يقتصر نشاطها على العمليات التى تتم بالعملات الحرة .

جـ - لايجوز تأميم المشروعات أو مصادرتها .

د - تتمتع هذه المشروعات باعفاء الأرباح التى تحققها من أداء الضريبة التجارية والصناعية ومن الضريبة العامة على الايراد لمدة خمس سنوات يجوز زيادتها الى ثمان ، كما تعفى الأسهم من رسم الدمغة

---

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٦ فى ١٩٧٤/٦/٢٧م.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ (تابع) فى ١٩٧٧/٦/٩م.

(٣) عادل حسين : مرجع سابق ص ٧٣.

(٤) فاروق نظير زكى : مرجع سابق ص ٩٠ .

اذا تطلب ذلك الصالح العام ، أما بالنسبة لمشروعات المدن الجديدة والتعمير ، واستصلاح الأراضى يكون الاعفاء لمدة عشر سنوات يجوز مدها (بقرار من رئيس الجمهورية) الى خمس عشرة عاما (١) ... الخ

تلك هى أهم نصوص القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ .

ولقد واجه الانفتاح الاقتصادى صعوبات ، وكان الطريق للتغلب عليها هو الاستمرار فى فتح الأبواب أكثر وخلق مناخ أوسع من الحرية والاستقرار مما يشجع رأس المال ويجعله مطمئنا على الاستثمار ، وأخذ مؤيدو سياسة الباب المفتوح الى التقليل من احتمال التكاليف والتحولات الاجتماعية لهذه السياسة من حيث زيادة الاختلالات فى الدخل وظهور الطبقية الاجتماعية ، ولكن رأس المال الأجنبى لم يأت بالصورة المتوقعة ، اذ أن أجهزة الدولة برهنت على أنها غير قادرة على استخدام رأس المال الذى كان قد بدأ يأتى وظلت التعقيدات البيروقراطية هى الشكوى الرئيسة من قبل المستثمرين الأجانب ومقدمى المعونات وكذلك سرعة تعديل وتغيير القوانين واللوائح وكثرة تعدد الأجهزة وعدم التنسيق بينها (٢)

---

(١) جودة عبد الخالق : أهم دلالات سياسة الانفتاح الاقتصادى بالنسبة للتحولات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٧١ - ١٩٧٧، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، القاهرة (٢٣ - ٢٥ مارس) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٦٧. وانظر أيضا :

- على لطفى : مرجع سابق ص ٢٩٨ - ٢٩٩.
- فؤاد مرسى : هذا الانفتاح، مرجع سابق ، ص ١٠٠

(2) *Ayoubi, Nazih N. : Implementation Capability and Political Feasibility of the Open Door Policy in Egypt Macolm Keer and Elsayed Yassin (eds) Rich and Poor States in the Middle East: Egypt on New Arab order (Egypt, The American University in Cairo Press, 1982).*

واذا كنا سنفصل فيما بعد آثار سياسة الانفتاح ، الا أننا يجب هنا أن نبرز أوجه النقد التى وجهها أساتذة وعلماء الاقتصاد لهذا القانون .

أولا :- ان فتح باب الاقتصاد المصرى بلا حدود أمام رأس المال الاجنبى المباشر يمهد الطريق لسيطرة هذه الشركات الاجنبية على الاقتصاد المصرى ، وبالتالى فان أية تنمية تتحقق لابد وأن تكون " تنمية تابعة " (١) وهذا بالطبع يؤثر ويضر بالاستقلال السياسى للدولة (٢)

ثانيا :- ان القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ توسع فى المجالات المفتوحة أمام رأس المال الأجنبى ، وهذا يعتبر ابعادا عن الهدف المنشود من وراء الاستفادة بأحدث مافى العصر من تكنولوجيا ووسائل حديثة وخبرات فنية عالية كما هو الحال فى مجال السياحة والنقل والاسكان فوق المتوسط والادارى (٣).

ثالثا :- نتيجة لاعتبار المشروعات المنتفعة بقانون الاستثمار من شركات القطاع الخاص أيا كانت صفة رؤوس الأموال المساهمة والمشاركة ، فان هذا النص يشجع على الهروب المتواصل من القطاع العام.

رابعا : ان القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ أعطى لكل المشروعات التى تقام طبقا له وبصرف النظر عن مجال نشاطها من الامتيازات والضمانات ما يجعلها تبتعد عن الهدف الذى أقيمت من أجله وبالتالى تفقد قيمتها

---

(١) جلال أمين : تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية ، القاهرة ، مطبوعات الفاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢١ .

(٢) جودة عبد الخالق : الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، مرجع سابق ، ص ٣٦٨.

(٣) عادل حسين : الاقتصاد المصرى من الاستقلال الى التبعية ، ج ٢ مرجع سابق ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

كوسيلة لتوجيه هذه المشروعات نحو المجالات الأكثر حيويه والأكثر نفعا للاقتصاد المصرى(١).

خامسا : ان هذا القانون قد مهد الطريق أمام المشروعات التى تنشأ طبقا له لأن تغير نفسها كل خمس سنوات حتى تستفيد طيلة حياة المشروع من الاعفاء الضريبى والجمركى(٢).

سادسا : مع اباحة الاستثمار الاجنبى ، واطلاق حرية رأس المال المحلى فقد ساعد ذلك على عودة نمو الرأسمالية المحلية المرتبطة بعلاقات وثيقة مع الرأسمالية الخارجية والعربية(٣).

مما سبق يتضح أن نظام الاستثمارالاجنبى بمشروعاته المختلفة قد شكل اقتصادا قائما بذاته داخل الاقتصاد القومى ، كما انه مهد الطريق لرأس المال الاجنبى والشركات الأجنبية للتسلل الى السوق المصرية وامتصاص كل ما تعتمد عليه من فائض اقتصادى(٤)

---

(١) جودة عبد الخالق واخرون: قضايا اساسية ،مرجع سابق ،ص ٤٠-٤١ .

(٢) محمد على رفعت : الانفتاح الاقتصادى ،سبيل الاغاثة ، قضايا اساسية مرجع سابق ، ص ٤٩٤- ٤٩٦.

(٣) ابراهيم سعد الدين : قضايا فكرية - التبعية .. الخطر..المواجهة ، الرأسمالية المصرية تستعيد مواقعها فى حصانه رأس المال العربى والاجنبى - دار الثقافة الجديدة ، الكتاب الثانى ، يناير ١٩٨٦ ، ص ٢٣٤ .

(٤) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح،مرجع سابق ،ص ١٠٢، ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع :

- ابراهيم العيسوى : التحول الى الانفتاح قضايا اساسية ،مرجع سابق،ص ٧٣
- شريف حسن قاسم : دور رؤوس الأموال الاجنبية فى التنمية الافتصادية فى مصر خلال ١٩٥٢- ١٩٧٧. رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٧٩ ،ص ٣٣٨.
- ابراهيم العيسوى : مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفق الاستثمار الاجنبى المباشر ومساهمتها فى التنمية فى مصر ،بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ٢٥ - ٢٧ مارس ١٩٧٦، ص ١٣١ ، ١٣٣ . =

٣ - عقب صدور قانون اباحة الاستثمار الأجنبى ، جاء الترخيص للقطاع الخاص بأعمال الوكالة التجارية باصدار القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٧٤[١] ، الذى سمح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين من المصريين بممارسة حق تمثيل الشركات الاجنبية فى مصر ، وهذا القانون يعتبر تراجعا خطيرا عن القانون ١٠٧ لسنة ١٩٦١ الذى قصر أعمال الوكالة التجارية على القطاع العام وحده .

ان عودة القطاع الخاص الى مجال التوكيلات ليست فقط للحصول على التوكيلات التجارية الأجنبية الجديدة ، وانما جاءت لسحب هذه التوكيلات من القطاع العام ، وبذلك تتم تصفية القطاع العام فى التجارة الخارجية فهو قطاع قائم فى الأساس على التوكيلات التجارية ، وهكذا أصبحت وكالة الرأسمالية المحلية عن الرأسمالية الدولية أمرا مشروعا ومباحا[٢] .

٤ - وفى مجال التجارة الخارجية صدر القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥[٣] للتصدير والاستيراد :

وهذا القانون ينص على ان يكون الاستيراد مفتوحا للقطاع الخاص كما هو مفتوح للقطاع العام .

كما يتضمن نصوصا تبيح للأفراد استيراد سلع للاستخدام الشخصى وبذلك تقلصت سيطرة الدولة على التجارة الخارجية التى تعتبر أحد الأركان الهامة الأساسية للاقتصاد القومى فى البلاد . فقد أعطى هذا

= - على الجريتلى : ٢٥ عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ٥٢ - ١٩٧٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ ، ص ٢٥٨ .

(١) الجريدة الرسمية : عدد ٣٠ مكرر أ ، ٢٩ يوليو ١٩٧٤ .

(٢) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .

(٣) الجريدة الرسمية : العدد ٣٩ ، ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ .

القانون اعترافا بانهيار احتكار الدولة وفقد سيطرتها على الاستيراد كما سهل السيطرة الاجنبية على التجارة الخارجية لمصر(١).

وتوالت بعد ذلك القرارات الوزارية التى تؤكد دخول القطاع الخاص رسميا فى مجال الاستيراد من الخارج سواء بقصد الاتجار أو التصنيع (٢) وهكذا أصبح الاستيراد مباحا للرأسمالية المحلية .

مما سبق يتضح أن القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ يحمل نتائج خطيرة على الاقتصاد القومى لما أحدثه من تغيير أساسى فى تنظيم تجارة مصر الخارجية خاصة تجارة الاستيراد التى تعتبر القناة التى تربط الاقتصاد القومى بالاقتصاد العالمى وتتمثل هذه النتائج فى الآتى :

- ان اباحة الاستيراد للقطاع الخاص كانت خطوة من أجل تنمية الرأسمالية التجارية وخطوة أخرى لتصفية بعض وحدات القطاع العام فى التجارة الداخلية ، واتساع مجال السوق السوداء وتجارة التهريب من الداخل والى الداخل . (٣)

- السماح للقطاع الخاص باستيراد أية سلعة ـ بالطبع ـ يجعله يتجه الى استيراد السلع الاكثر ربحا ، مما يجعل الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية وخاصة الكمالية تزداد على حساب السلع الوسيطة والاستثمارية .

- هذا القانون سمح للقطاع الخاص بالتحكم والسيطرة على مسار الاقتصاد فى البلاد ، فأصبح يستورد ما يشاء من أدوات ومستلزمات مشروعات

---

(١) جودة عبد الخالق وآخرون : قضايا أساسية ،مرجع سابق ،ص ٤٢ .

(٢) عبد القادر شهيب : محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، بيروت ، دار ابن خلدون، الطبعة الأولى ،مارس ١٩٧٩، ص ٤٥.

(٣) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ١٥٣.

استثمارية معينة ويعزف عن استيراد مستلزمات انتاجية لمشروعات أخرى ربما تكون الدولة فى حاجة أكثر اليها لأهميتها فى تحقيق التنمية الاقتصادية .

- هذا القانون يسهم فى زيادة الفوارق بين الطبقات واعادة توزيع الدخل القومى بينها لصالح طبقة محدودة وقليلة من المستوردين ووكلاء الشركات الاجنبية (١).

٥ - نظام الاستيراد بدون تحويل عملة :

ويكتمل خطر القانون ١١٨ لسنة ١٩٧٥ باستحداث ما يسمى نظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، الذى يعتبر من دعائم سياسة الانفتاح الاقتصادى .

ان نظام الاستيراد بدون تحويل عمله كان لايمثل مشكلة فى أوائل عهده حينما كان محصورا فى السلع الانتاجية ، اذ كان يهدف الى اعادة النظر فى السياسة الاستيرادية على نحو يحقق حرية الاستيراد لوحدات قطاع الدولة والقطاع الخاص ، ويزيل الكثير من الضوابط التى تجعل الاستيراد خادما لهدف تطوير وتنمية الاقتصاد المصرى مدعما بذلك سياسة الانفتاح .

وهذا يعنى ترك النشاط الاقتصادى لقوى السوق فى مصر فى اطار قوى السوق فى الاقتصاد الرأسمالى الدولى(٢).

---

(١) عبد القادر شهيب : مرجع سابق ،ص ٤٥ ، ٤٨ وكذلك :
- فاروق نظير : مرجع سابق ، ص ٩٢ - ٩٧ .
- فؤاد مرسى : هذا الانفتاح ، مرجع سابق ص ١٠٥ .
- جودة عبد الخالق وآخرون : مرجع سابق ص ٤٢.

(٢) محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعة المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨، ص ٦١٥ ، ٦٣٣ .

وفى دراسة قام بها البنك الأهلى المصرى سنة ١٩٧٩ حول " تطور التجارة الخارجية فى ج٠م٠ع فى ظل نظام الاستيراد والتصدير السائد خلال الفترة ٧٠ ـ ١٩٧٧" تبين من نتائجها:

- ان التغيير فى نظم التجارة وسياسة الانفتاح لم يفلح فى رفع معدلات الصادرات ٠
- ان تيسير الاستيراد يتوقع له ان يسفر عن تغيير فى الوزن النسبى للتركيب السلعى للواردات ، فقد زادت أهمية السلع الاستهلاكية ٠
- ان الفجوة فى الميزان التجارى فى اتساع مستمر ٠
- ان التوزيع الجغرافى لتجارتنا الخارجية يتسم باختلال هيكلى واضح ٠ (١)

وعلى الرغم من ادراك السلطات لخطورة العمل بهذا النظام وان انتعاشه سيكون على حساب موارد واستخدامات السوق الموازية الا انها استمرت فى حفز القرارات الخاصة بالاستيراد بدون تحويل عملة تحت ضغط فئة المستوردين الشرهة والمؤثرة بقوة على القرارات الاقتصادية فى الدولة ٠

فالمستوردون يفضلون القيام بعملياتهم من خلال هذا النظام لأنه يتيح لهم مرونة أوسع فى التعامل مع الأسواق المختلفة والتى تعرض سعرا أعلى لأرصدتهم (٢)

الا أن هذا النظام لم يكن ليصمد طويلا فقد أصبح يمثل مشكلة خطيرة وهى الضغط المستمر على قيمة الجنيه المصرى حيث أصبح التجار يتهافتون لدفع أعلى سعر للنقد الاجنبى من خلال السوق السوداء سعيا وراء تحقيق أعلى الأرباح (٣) ، وبالتالى تدهورت قيمة الجنيه المصرى

---

(١) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٢، العدد الاول سنة ١٩٧٩ ، ص ٣٤ ، ٣٥ ٠

(٢) عادل حسين : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٤٨ ـ ٤٩ ٠

(٣) جودة عبد الخالق وآخرون : قضايا أساسية ، مرجع سابق ، ص ٤٩ ـ ٥٠٠

وهو أمر ليس بأى حال من الاحوال فى صالح مصر بل على العكس اذ فيه تبديد وتحويل للموارد من النقد الأجنبى بعيدا عن أوجه الصالح القومى (١).

(٦) الغاء المؤسسات العامة :

صدر القانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ (٢) ضمن القرارات والقوانين التى أتخذت على طريق الانفتاح الذى صفيت بمقتضاه المؤسسات العامة ووسعت حقوق ممثلى رأس المال الخاص فى الشركات المشتركة وزيدت صلاحيات الادارة فى شركات القطاع العام بلا ضوابط مناسبة (٣).

وقد جاء قرار الالغاء للمؤسسات العامة فى البداية كخطوة لاعادة تنظيم وتشكيل القطاع العام ، حيث انعدمت الرقابة الفعالة وبالتالى انخفضت الكفاءة الانتاجية لمعظم وحدات القطاع العام (٤).

وكانت المؤسسات العامة جهازا مسئولا عن نتائج الشركات مسئولية مطلقة اذ كانت لها السلطة التى تتناسب مع هذه المسئولية .

ولقد قضى القانون بتشكيل مجلس أعلى لكل قطاع يتكون من مجموعة متشابهة ومتكاملة من شركات القطاع العام وتقتصر مهمتها على تقرير الأهداف العامة للقطاع وتحقيق التنسيق والتكامل ، وتنظيم عمليات التمويل ، فمهمتها اذن مجرد مهمة أرشادية لا شأن لها بما هو جدى (٥).

وهكذا تم الغاء المؤسسات العامة وتلاشت وتبددت معه خبرات

---

(١) رمزى سلامة :، الاقتصاد المصرى بعد سبع سنوات ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ، ص ١١٩٠ .

(٢) الجريدة الرسمية : العدد ٣٨، الصادر فى ١٨ سبتمبر ١٩٧٥.

(٣) عادل حسين : مرجع سابق ج ٢ ، ص ١٥٢.

(٤) جودة عبد الخالق وآخرون: قضايا اساسية ،مرجع سابق ، ص ٥٣ .

(٥) عادل حسين : مرجع سابق ، ص ١٥٢.

هائلة تجمعت على مدى عشرين عاما لدى قيادات ورجال المؤسسات العامة وتركت الآن لتوضع فى خدمة الشركات الأجنبية والرأسمالية المحلية التى لا تتوقف عن تقديم عروضها المغرية للجميع .

لقد كان هذا القانون ضربة موجهة للقطاع العام وللتنمية المخططة لانعدام التنسيق والرقابة المتبادلة للقطاع العام على نفسه .(١)

٧ ـ النقد الأجنبى :

ظلت مصر منذ ١٩٤٧ حين صدر القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الخاص بتنظيم الرقابة على عمليات النقد تتبع تنظيم الرقابة على عمليات النقد ، وكان من أهداف الرقابة على النقد منع هروب رؤوس الأموال للخارج والمحافظة على ثبات سعر الصرف ، والتحكم فى عناصر ميزان المدفوعات وتوازنه . وكذلك عزل الاقتصاد الداخلى عزلة نسبية عن الاقتصاد الدولى للحد من التيارات التضخمية والمحافظة على الاستقرار الاقتصادى (٢).

وحين استنفذت الأرصدة وواجه الاقتصاد المصرى أزمة خانقة فى موارد النقد الأجنبى وأصبح من الضرورى تحرير معاملات النقد فى الداخل بما يحقق المرونة الكافية فقد صدر القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ (٣) الذى سمح للشخص الطبيعى أو المعنوى أى كل شخص قانونى باستثناء الهيئات الحكومية والهيئات العامة ومشروعات القطاع العام بالاحتفاظ بكل ما يؤول اليه أو يملكه من نقد أجنبى يحصل عليه من أى مصدر فيما عدا صادرات السلع والسياحة ، وفى التعامل بالنقد الاجنبى من خلال البنوك

---

(١) فؤاد مرسى : مرجع سابق ، ص ١٥٤، ١٥٥.

(٢) فاروق نظير زكى : مرجع سابق : ص ١٠٠

(٣) الجريدة الرسمية : العدد ٣٥ مكرر الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٦

المخولة بذلك رسميا ، وهى بنوك القطاع العام مضافا اليها بنك تشيز الأهلى ، وبنك مصر الدولى والبنك المصرى الأمريكى[١]. وأباحت اللائحة التنفيذية للقانون الاحتفظ بهذا النقد الاجنبى بكافة اشكاله خارج البلاد أو داخلها سواء لدى المصارف أو كحيازة شخصية وعدم الالزام باستيراده الى البلاد أو عرضه على المصارف المعتمدة.[٢]

٨ - انهاء العمل باتفاقات التجارة والدفع :

اتفاقات التجارة والدفع هى اتفاقات ثنائية تنظم عمليات التجارة الخارجية من صادرات وواردات بين بلدين ، كما تحدد أيضا السلع التى يتم التبادل فيها ، واتفاقات الدفع هى اتفاقات ثنائية تحدد عن طريقها طريقة تسوية المدفوعات الناشئة عن اتفاقات التجارة ، فهى بذلك تعتبر أداة لضبط التجارة الخارجية ، وعادة ما يوقع بروتوكول بين الدول يحدد قوائم السلع التى يتم التبادل فيها وأسعارها وكمياتها وهى تعتبر ضرورة لاغنى عنها للتخطيط الاقتصادى [٣].

وفى بداية السبعينات كانت هناك ثلاثون اتفاقية (منها ١٨ اتفاقية مع دول أعضاء فى صندوق النقد) .

ومع اعادة ربط الاقتصاد المصرى بعجلة السوق الرأسمالية العالمية والأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى تم تنفيذ الغاء العمل باتفاقيات التجارة والدفع نتيجة الضغط المتزايد من صندوق النقد الدولى على الحكومة المصرية بقبول شروطه من خلال مايسمى " برامج تحقيق الاستقرار"[٤]

---

(١) جودة عبد الخالق وآخرون : قضايا أساسية ، مرجع سابق ، ص ٤٤.

(٢) عادل حسين : مرجع سابق ، ج ٢ ، ص ٢١٢ .

(٣) جودة عبد الخالق وآخرون: التعريف بالانفتاح وتطوره ،قضايا أساسية مرجع سابق ، ص ٥٢ .

(٤) جودة عبد الخالق وآخرون : شروط الحصول على الموارد الخارجية ، قضايا أساسية ،المرجع السابق ، ص ٢٢٣ .

ففى خلال عامى ١٩٧٤، ١٩٧٥ تم انهاء ست اتفاقات ، وحتى أغسطس ١٩٧٦ كان قد تم انهاء ست اتفاقات أخرى ، وتم الاتفاق على انهاء ثلاث اتفاقات اضافية ، وكانت الحكومة تنوى ابلاغ عدد آخر من الدول برغبتها فى انهاء اتفاقات معها (١).

وقد تم تنفيذ ذلك الالغاء على الرغم من ان العمل باتفاقات التجارة والدفع كانت له مزايا عديدة .

وقد سبب هذا تعرض تجارة مصر الخارجية لتقلبات السوق الرأسمالى العالمى وبالتالى استيراد التضخم العالمى الذى وفد الينا مع السلع الغربية .

تلك هى أهم معالم سياسة الانفتاح الاقتصادى التى فتحت جميع المجالات أمام رأس المال الأجنبى .

وبالفعل تدفقت مئات المشروعات على البلاد ، تدفقت بشكل لم يشهد له مثيل من قبل ، حتى أنه بدا وكأنه نوع من الغزو الخارجى وذلك فى صورتين :

الأولى : كثرة عددية من المشروعات الوهمية الاستغلالية ، وكثرة المعروض للبيع وتسويق الالات غير الحديثة والتكنولوجيا التى أصبحت متخلفة .

الثانية : قليل من المشروعات الجادة وقليل من المشروعات المشتركة الانتاجية النافعة فى الصناعة وكثرة فى مشروعات الاسكان والسياحة (٢) .

---

(١) عادل حسين : مرجع سابق ج ٢ ص ٢١١ .

(٢) فؤادمرسى : مرجع سابق ص ١٠٠ ،ولمزيد من التفاصيل راجع :
- البنك الاهلى المصرى: النشرة الاقتصادية ،المجلد ٣٧، العدد الاول، ١٩٨٤ ،ص ١١٧
- جوده عبدالخالق: الاقتصاد المصرى فى ربع قرن١٩٥٢ ،١٩٧٧ ،مرجع سابق،ص ٣٧٣.

وبعد مرور عدة سنوات على تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وبعد أن أكدت القيادة السياسية تمسكها بهذه السياسة ، واستمرار العمل بها كضرورة اقتصادية واجتماعية ، على الرغم من ذلك نجد ان هذه السياسة الاقتصادية الجديدة قد أثارت منذ بدء الأخذ بها جدلا واسعا فى المجتمع (١).

وحيث أن نتائج تطبيق سياسة الانفتاح منذ السبعينات كانت عنيفة ، شملت فئات عديدة فى المجتمع المصرى حتى أصبحت تثير قلقا بين فئات عامة الشعب نتيجة التغيرات التى شملت جميع النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية

فان ذلك يثير التساؤلات الآتية :

- ماذا فعل الانفتاح الاقتصادى المصرى ؟ وما النتائج التى أدى اليها ؟

- ما الآثار الاجتماعية والسياسية والثقافية التى تمخضت عن تطبيق سياسة الانفتاح ؟

وتحاول الباحثة الاجابة عن هذه التساؤلات لتوضح مدى التغيرات العميقة التى أحدثها الانفتاح فى الاقتصاد المصرى القومى وفى العلاقات الاجتماعية والقيم السائدة والنظام السياسى والتى اقترنت كلها بعصر الانفتاح .

---

(١) جلال أمين ، الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٨٤، ص ٢٥ ،٢٦.

الاقتصاد القومى بعد الانفتاح :

تعطى لنا التطورات التى حدثت فى ميزان المدفوعات أى فى النقد الأجنبى اللازم لمواجهة الاحتياجات الجارية ـ السلع والخدمات ـ خلال الفترة مابين ١٩٧٤ حتى ١٩٨٢ صورة حقيقية عما حدث داخل الاقتصاد القومى ، وفى علاقاته بالاقتصاد الخارجى ، وقد تميزت هذه الفترة بعدة خصائص منها :

(١) عجز الميزان التجارى :

شهدت التجارة الخارجية لمصر تطورات جذرية خلال عقد السبعينات فقد ارتفعت الواردات السلعية ارتفاعا جنونيا فى حين ارتفعت الصادرات ارتفاعا بطيئا محدودا وبذلك تضاعف العجز فى الميزان التجارى .

فمنذ سنوات عديدة وتجارتنا الخارجية تعانى من الخلل ،حتى فى سنوات الخطة الخمسية الأولى ، ولم يكن ذلك الخلل نتيجة الحاجة الى مزيد من الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية الضرورية لأغراض التنمية وانما كان كامنا فى استمرار الشراء من العالم الرأسمالى والبيع للعالم الاشتراكى ومن ثم كان هناك عجز دائم مع العالم الرأسمالى وفائض مع العالم الاشتراكى الذى تحول بدوره الى عجز مضطرد (١)

وقد شهدت أعوام الانفتاح الاقتصادى قفزة هائلة غير مسبوقة فى عجز الميزان التجارى فقد ارتفع من ٥ر١٠١٦ مليون جنيه مصرى فى عام ١٩٧٦ ليصبح ١ر٣٧٩٧ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢/٨١ (*) ، وعلى الرغم من أن هذا المبلغ باهظ فى حد ذاته الا أن هذا الانهيار قد حدث رغم ان الصادرات السلعية قد زادت ، ولكن كما سبق أن ذكرنا أن التدافع على الاستيراد

---

(١) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .

(*) أرقام العجز التجارى اخذت من: البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية المجلد ٣٥ ، العدد الثالث ، ١٩٨٢ ، ص ٣٤٦ .

من الغرب دون زيادة مناسبة فى الصادرات هو الذى أوقعنا فى هذا العجز الشديد(١).

ويعود الانخفاض الكبير فى صادراتنا المصنعة وكذلك الزراعية(٢) الى الانقلاب والتغير الحادث فى قطاعات العمل المختلفة وتفشى الاتجاهات السلبية تجاه العمل المنتج ، فقد أصبحت قطاعات الخدمات يغلب الاهتمام بها على قطاعات الانتاج فى عصر الانفتاح ، أى ان قيمة العمل المنتج وقيم الانتاج والانتاجية كلها قد تدهورت وضعفت على حساب القطاعات الخدمية والتوزيعية التى انتعشت سعيا وراء الربح السريع السهل .

(٢) تزايد حصيلة مصر من النقد الأجنبى :

لقد شهد الاقتصاد المصرى فترة من النمو والانتعاش الواضح نتيجة تحقيق معدلات نمو متزايدة للعملات الأجنبية من مصادر تتمتع بها دون أن تكون جزءا من الانتاج لذلك فهى مصادر غير مضمونة حيث أنها متوقفة

---

(١) رمزى زكى : الاقتصاد السياسى لديون مصر الخارجية (وغرقت فى بحر من الديون) ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣١ ، ١٩٨٤/١٢/١٧ ص ٤٧ .

(٢) نفس المرجع ، ص ٤٨ .

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع :

- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٧ ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .
- الأهرام الاقتصادى ، مصر ١٩٧٩ ، السياسة المالية والاقتصادية ملحق عدد أول فبراير ١٩٧٩ ص ٥١ .
- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٢ ، مرجع سابق، ص ٢٣ .
- الأهرام الاقتصادى : زيادة العجز فى الميزان التجارى خلال الاشهر التسعه الأخيرة ، العدد ٨٢٢ ، ١٥ أكتوبر ١٩٨٤ ، ص ١٤ .

بالضرورة ومرتبطة بحدوث حالة السلم مع اسرائيل ، وبالرغم من هـــذا فان لها تأثيرا كبيرا فى تخفيض العجز بالحساب الجارى لميـــــزان المدفوعات .

ومن أهـم هذه المصـادر :

أ ـ النفـــط :

لقد أصبح قطاع النفط فى عصر الانفتاح هو القطاع الرائد فى الاقتصاد المصرى ، حيث تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار البترول العالمية كمـا حظيت باكتشافات بترولية أصبحت تدر عائدات ضخمة نتيجة تصدير البترول(١).

ويتضح من الاحصاءات أن انتاج البترول زاد من ٨ر٥٠٠ مليون طن عـام ١٩٧٣ الى ٣٦ر٧٠٠ مليون طن عام ١٩٨٣(٢).

كما أن الاسعار قد ارتفعت حتى بلغت ١٢ دولارا للبرميل فى آواخـر عام ١٩٧٨ واذا بها تقفز فى النصف الأول من عام ١٩٨٠ حتى وصل سعـــر البرميل ٣٠ دولارا . ونتيجة لذلك حدثت زيادة كبيرة فى قيمة صـــادرات البترول فبعد أن كانت قيمة هذه الصادرات تمثل ١ر٧٪ من الناتج المحلى عام ١٩٧٤ ارتفعت لتصبح ٢ر١٠٪ .

هذا وقد زادت قيمة البترول كنسبة من اجمالى الصادرات مـــن ٦ر٨٪ فى عام ١٩٧٤ الى اكثر من ٤٠٪ فى عام ١٩٧٩ ، ثم أصبحت فى نفس العـــام تمثل نحو ٦١٪ من اجمالى الصادرات السلعية(٣).

ب ـ السياحـــة :

شهدت الفترة منذ تطبيق سياسة الانفتاح اقبالا سياحيا ونمـــــوا

---

(١) محيا زيتون وآخرون :النمو الاقتصادى ونمطه ،قضايا أساسية ،مرجع سابق،ص ١٣١

(٢) البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصاديـــة ، المجلد السابع والثلاثون، مرجع سابق ،جدول ص ١٤٥ .

(٣) محيا زيتون وآخرون : مرجع سابق ،ص ١٣٢ .

متزايدا فى ايرادات السياحة . ففى عام ١٩٧٣ كانت ايرادات السياحة تقدر بـ ٩ر٦٠ مليون جنيه زادت الى ٠ر٢٤٥ مليون جنية فى عام ١٩٨٣ (١).

فالنشاط السياحى يعتبر من الأنشطة الاستثمارية الهامة التى يقبل عليها المستثمرون لما لها من عائد سريع (٢).

كما ترجع الزيادة فى الدخل من السياحة أيضا الى التحسن فى العلاقات بين مصر والغرب وانتهاء حالة اللاحرب واللاسلم .

جـ - قناة السويس :

أدت عمليات اعادة الملاحة ومعالجة آثار التدمير عام ١٩٧٥ مع تشجيع الدولة لرأس المال الأجنبى فى الاسهام فى مشروعات توسيع القطاع المائى الى زيادة عائدات المرور فى القناة حتى انه فى نهاية ١٩٨٣/١٩٨٢ كانت رسوم المرور فى قناة السويس قد بلغت ٦ر٦٦٩ مليون جنيه بعد أن كانت لا شىء فى الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٥ وكانت قد أغلقت القناة أمام الملاحة الدولية فى ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وأعيد فتحها فى ٥ يونيو ١٩٧٥ وقد بلغت رسوم المرور فى نفس السنة ٢ر٣٣ مليون جنية (٣).

د - تحويلات العاملين بالخارج :

لقد أصبحت تحويلات المصريين العاملين بالخارج تشكل أحد المصادر الهامة للنقد الأجنبى المتاح للاقتصاد المصرى ، فقد شجعت الحكومة منذ اوائل السبعينات أى منذ تطبيق سياسة الانفتاح على الهجرة للدول

---

(١) البنك الأهلى المصرى النشرة الاقتصادية ،مرجع سابق،مجلد٣٧ جدول ص ١٣٧ ، هذه الارقام تمثل التحويلات المصرفية فقط .

(٢) محيا زيتون وآخرون ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ .

(٣) البنك الأهلى المصرى ،النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٧ ، مرجع سابق، جدول ص ١٣٦ .

العربية ، حيث تم فتح الباب على مصراعيه لهجرة العمالة أملا فى الاستفادة من تحويلات هؤلاء العاملين .

ففى عام ١٩٧٦ كانت تحويلات العاملين بالخارج تبلغ ٣٩٣ر٨ مليون جنية زادت فى عهد الانفتاح حتى بلغت فى ١٩٨٣/٨٢ ٢٣٢٧ر٠ مليون جنية (١).

هـ - رأس المال الأجنبى :

من أهم نتائج الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى تدفق رأس المال الأجنبى الى مصر فى صورة استثمارات أجنبية وفى صورة قروض ومعونات من الدول الأوربية والعربية وفى مقدمة هذه الدول الولايات المتحدة الامريكية ويرجع ذلك الى الرضا الذى حصلت عليه مصر بعد توقيع معاهدة الصلح مع اسرائيل وتدهور علاقات مصر مع الدول الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، حيث أخذت القروض والمعونات تنهال على مصر من جانب الولايات المتحدة ومن جانب الهيئات الدولية (٢).

وقد زاد حجم القروض السنوية خلال فترة الانفتاح من ١٧٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ الى ١٦٤٥ مليون دولار عام ١٩٧٩ (٣).

كما أن صافى الاستثمارات الثابتة قد زاد فى عام ١٩٨٠ بمقدار ٢٠٨٠ر٣ مليون جنية عما كان عليه عام ١٩٧٥ بنسبة ١٦٤ر٤٪ (٤).

وبعد أن استعرضنا أهم المصادر التى أدت الى النمو الهائل للعملات الأجنبية نوضح أن اجمالى هذه العملات من المصادر الأربعة الأولى مضافا

---

(١) البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٨ ، العدد الأول ١٩٨٥ ، جدول ص ١٢٤ .

(٢) محيا زيتون وآخرون : قضايا اساسية ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ .

(٣) محيا زيتون وآخرون : قضايا أساسية ، مرجع سابق ، ص ١٣٥ .

(٤) فاروق نظير زكى : مرجع سابق ، ص ١٢٧ .

اليها صادرات القطن قد ارتفع من ٦ر١٠٨٢ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٣ر٥٨٤٠ مليون جنيه عام ٨٢/١٩٨٣ (١).

ولكن ضيع من قيمة كل هذا ضعف قدرة الحكومة على التحكم فى قطاع التجارة الخارجية وعدم اتخاذها الاجراءات السريعة لوضع قيود على عمليات الاستيراد والسيطرة على تجارة العملة والمستوردين ، فتركت قطاع التجارة يستورد ما يشاء دون قيود أو ضوابط ، وبالتالى أخذت الواردات تنمو وتزدهر وتغرق الأسواق بالسلع الكمالية والترفيه فى الوقت الذى أهملت باقى القطاعات الانتاجية التصديرية غير البترولية (٢).

ونود أن نوضح هنا أن مصادر النقد السابقة (البترول ـ السياحة تحويلات العاملية ـ قناة السويس ـ القروض والمساعدات) كلها تعتمد بدرجة كبيرة على عوامل خارجية لها من الخطورة والأهمية ما يجعل الحكومة تتخذ ازاءها الاحتياطات اللازمة حيث انها مصادر غير دائمة .

(٣) الديون الخارجية ومخاطرها على الاقتصاد المصرى :

ظن الكثير من رجال الاقتصاد والسياسة أن مشكلة الديون الخارجية هى نتاج الارث الذى تسلمناه من فترة ما قبل السبعينات ، والحقيقة أن العجز فى ميزان العمليات الجارية كان مصاحبا للاقتصاد المصرى من قبل

---

(١) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٨ ، مرجع سابق ، جدول ص ١٢٤ .

(٢) رمزى زكى : وغرقت فى بحر من الديون ، الاهرام الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٤٨

للمزيد حول هذا الموضوع راجع :

- محيا زيتون وآخرون: قضايا أساسية، مرجع سابق ،ص ١٣٦ ،١٣٧ .
- محمد حمدى صبحى الأتربى : ملحوظات أساسية على سياية الانفتاح الاقتصادى،محاولة لاستقرار بعض المؤشرات الاجمالية والشواهد العملية، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ص ١٠٠٢ .

الستينات ولكن فى حدود معقولة ومعتدلة ، الى أن حدث بالفعل الانفجار الاقتراضى والقفزة الجنونية الهائلة فى عجز الميزان التجارى منذ أوائل السبعينات أى بعد تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى .

وقد سبق أن ذكرنا أن الانفتاح الاقتصادى اتخذ كسياسة لاصلاح المسار الاقتصادى ، ومنع الاقتراض الخارجى ، حيث كان الأمل كبيرا فى تقليل حاجة مصر الى الاقتراض الخارجى ، لكن النتيجة جاءت عكس ما كان متوقعا ومخططا له وهى استمرار حاجة الاقتصاد المصرى للاقتراض الخارجى بل أصبح الاقتراض بمعدلات أكبر(١).

ان انحراف سياسة الانفتاح عن مسارها الانتاجى الصحيح الى المسار الاستيرادى الاستهلاكى ، والتدافع على الاستيراد من الغرب دون زيادة معقولة فى التصدير بجانب التوسع فى الاقتراض الخارجى،كان وراء زيادة العجز فى الحساب الجارى لميزان المدفوعات وبالتالى زيادة هائلة فى الديون الخارجية . وهذا ما يسمى باختلال هيكل الاقتصاد الخارجى(٢).

ومع ازدياد حدة الاستهلاك والتبذير والتضخم الحادث نتيجة فتح باب الاستيراد كان من الصعب بل من المستحيل أن توقف الدولة أو تواجه الخلل الجسيم الذى حدث بميزان المدفوعات والميزان التجارى(٣).

وكذلك كان انعدام التخطيط والتعامل غير المخطط مع الأسواق

---

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ١٣١ . وأيضا راجع :
- رمزى زكى : بحوث فى ديون مصر الخارجية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٣٧٥ - ٣٧٦.

(٢) رفعت الرميسى : دراسة حول دور بنوك التنمية الاقليمية وسياسة الانفتاح ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق، ج ٢ ، ص ٨٧٩ .

(٣) جمال حمدان : المرجع السابق ، ص ١٣٢.

الغربية التى لم تكن لتستوعب المزيد من صادراتنا اليها بجانب التوسع بلا حساب فى الاستيراد منها وراء انهيار ميزان المدفوعات(١).

وبالتالى ترتب على هذا الاختلال الشديد الغرق فى الديون والقروض الخارجية فأخذنا نغترف ونسحب منها بلا حساب دون مراعاة الأثر التراكمى الذى تسببه أعباء خدمة هذه الديون على استمرار العجز فى ميزان المدفوعات وبالتالى تفاقم أزمة النقد الأجنبى حيث أن فوائد الدين الخارجى تتراكم وتصبح بندا رئيسا فى المدفوعات الجارية بالحساب الجارى لميزان المدفوعات ومن ثم يترسخ العجز الدائم والمستمر الذى يتطلب بالتالى مزيدا من الاقتراض وهكذا (٢) .

ولقد تميزت سنوات الانفتاح بطلب مصر المتزايد الى القروض قصيرة الأجل وهى آشد أنواع القروض تكلفة حيث ترتفع أسعار فائدتها ، بجانب انه لا توجد فيها فترة سماح كافية للسداد فهى تتميز بقصر مدتها (٣) . وقد لجأت مصر الى هذا النوع من القروض عند الضرورة القصوى لمعالجة العجز فى السيولة النقدية لتمويل الواردات باعتبارها موردا خارجيا طارئا (٤).

فمنذ البداية شجع المقرضون والممولون الاجانب على الاقتراض وسهلوا فى الوقت نفسه شروط الاقتراض كجزء من مخططهم الخبيث وشجعوا على انفاقها فى نواح غير منتجة .

---

(١) عادل حسين : مرجع سابق ، ح ٢ ، ص ٤٤ .

(٢) رمزى زكى : حوار حول الديون والاستقلال ،مكتبه مدبولى ، القاهرة ، ١٩٨٦ ، ط ١، ص ص ١٤٥، ١٤٦ .

(٣) رمزى زكى : حقيقة الموقف الحالى لديون مصر الخارجية ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣٢ ، ٢٤ ديسمبر ١٩٨٤ ، ص ٤٧ .

(٤) رمزى زكى وآخرون : قصية الديون الخارجية ،قضايا اساسية ،مرجع سابق ص ١٩٢.

فالاستدانه هى فى الواقع مصيدة للتبعية لأنها تزيد العجز فى ميزان المدفوعات فيؤدى العجز الى الاقتراض وهكذا تشكل حلقة مفرغة (١).

(٤) طوفان البنوك الاجنبية :

شهدت سنوات الانفتاح انشاء العديد من البنوك وخاصة البنوك التجارية المشتركة بصورة لاتتفق مع حدود الطاقة الاستيعابية للاقتصاد المصرى من ناحية ومن ناحية أخرى لاتتلاءم مع حجم سوق النشاط المصرفى خلال تلك الفترة (٢).

وقد واجه اقتراح تجربة عودة البنوك الأجنبية الى مصر فى اطار سياسة الانفتاح الكثير من الجدل والنقاش فهناك من كان يحذر بل يرفض وباصرار فكرة عودة البنوك الأجنبية أو السماح بانشاء هذا البنيان المصرفى باعتباره أداة لتحقيق السيطرة الاستعمارية على اقتصاديات البلاد وبالتالى احكام حلقات التبعية لتلك البلدان الرأسمالية من خلال الشبكة المصرفية ، وهذا الرأى يأخذ فى اعتباره تجربة مصر الاقتصادية منذ عهد محمد على حتى العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦

---

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ،ص ١٣٤ ، ولمزيد حول هذا الموضوع راجع :

- رمزى زكى : بحوث فى ديون مصر الخارجية،مكتبة مدبولى ،القاهرة ، ١٩٨٥، ص ٣٧٥ - ٣٧٦.
- عادل حسين ، مرجع سابق ص ٤٤ .
- رمزى زكى: حوارحول الديون والاستقلال،مرجع سابق ،ص ١٤٥، ١٤٦.
- World Bank : World Delt tabler, External Debt of Developing Countries 1984-1985, edition Washington, D.C. 1985, p. 234.235.
- رمزى زكى : الاهرام الاقتصادى ،ديون عبد الناصر وديون الانفتاح ، العدد ٨٣٠ ، ١٠ ديسمبر ١٩٨٤، ص ٥٠

(٢) احمد عبد العزيز الشرقاوى : الاختلالات الثلاثة فى الاقتصاد المصرى الأهرام الاقتصادى ، العدد ٨٤٨ ، ١٥ ابريل ١٩٨٥، ص ٥٠ .

وقوانين التأميم(١)

أما الرأى الآخر والذى يجيز ويؤيد انشاء البنوك الأجنبية فيرى أنها هامة فى عملية النموالاقتصادى والتنمية الاقتصادية ، نظرا لوجود أزمة بالنقد الأجنبى بجانب الافتقار الى مصادر التكنولوجيا وأساليب الادارة الحديثة ، لذلك لابد من فتح كل الأبواب أمام البنوك الأجنبية لتعمل فى مصر(٢).

وقد بدأ عدد البنوك الأجنبية والمشتركة التى انشئت فى مصر بتسعة بنوك عام ١٩٧٥ ثم زاد الى ١٩ بنكا مصرفيا تم تسجيلهم لدى البنك المركزى حتى آخر عام ١٩٧٦ ، ٣٣ وحدة مصرفية فى يناير ١٩٧٧، ٤٠ وحدة مصرفية فى سبتمبر ١٩٧٩(٣) ، وفى آخر ديسمبر ١٩٨٣ بلغ عدد البنوك العاملة فى مصر ٩٩ بنكا (٤).

ولعل تلك الظاهرة التى تدل على اندفاع المستثمرين الأجانب نحو قطاع معين مثل قطاع البنوك تعد من السلبيات الأساسية لسياسة الانفتاح الاقتصادى والتى انعكست فى العديد من المشاكل منها :

- استمرار هذه البنوك فى تحويل العملات الأجنبية من الداخل الى خارج البلاد حيث تستثمرها فى الخارج نظرا لارتفاع سعر الفائدة الدائنة والمدينة .

---

(١) أبو الحسن عبد الرحمن أبو الحسن ، البنوك الاجنبية ودورها ، قضايا اساسية ، مرجع سابق ، ص ٢٧٢.

(٢) محمد مدبولى سيد احمد :مفهوم الانفتاح الاقتصادى والجهاز المصرفى ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك،مرجع سابق ، ص ٨٠٥

(٣) احمد عبد العزيز الشرقاوى : الاختلالات الثلاثة فى الاقتصاد المصرى الاهرام الاقتصادى ،عدد ٨٤٨ ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

(٤) البنك المركزى المصرى : دور البنوك فى مصر مع بداية الثمانينات المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والعشرين ،العدد الرابع ، سنة ١٩٨٣ ، ص ٤٧٥.

- عدم الاسهام فى تمويل المشروعات الانتاجية على نطاق واسع والاهتمام أكثر بتمويل الواردات بجانب ضآلة ما تسهم به فى تنمية الاقتراض متوسط الأجل لتمويل المشروعات الاستثمارية .

- جذب وسحب العناصر ذات الكفاءة العالية والخبرة المدربة الواسعة من بنوك القطاع العام بما تعرضه من مرتبات وحوافز مغرية ، وهو عكس ما كان مؤملا من وراء فتح هذه البنوك .

- الاستحواذ وسحب أكبر عملاء البنوك المصرية التجارية المملوكة للدولة نظرا لما تقدمه البنوك الأجنبية من سرعة ومرونة فى قراراتها ومعاملاتها والابتعاد عن الروتينية السائدة فى بنوك الدولة .

- سيطرة المراكز الرئيسة للبنوك الأجنبية على نشاطها فى مصر ، فقد تمتعت تلك البنوك بمزايا خاصة فى النظام المصرفى المصرى نتيجة شغل الوزراء السابقين ونواب الوزراء وبعض كبار المسئولين السابقين أو الحاليين المناصب الرئيسة الهامة وأيضا ابناءهم (١) .

- اتجاه قدر كبير من رؤوس الأموال الاجنبية الى الاستثمار فى هذا المجال أى بفتح وحدات مصرفية ، بدلا من استثمارها فى مشروعات انتاجية تسهم فى عملية التنمية الاقتصادية (٢) وذلك لارتفاع معدلات

---

(١) أبو الحسن عبد الرحمن ابو الحسن : قضايا اساسية ،مرجع سابق ، ص ٢٧٨- ٢٧٩ .

(٢) احمد عبد العزيز الشرقاوى ،مرجع سابق ، ص ٥٠ .
وللمزيد حول هذا الموضوع راجع :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : موقف الانفتاح الاقتصادى فى ج.م.ع حتى ٨٢/١٢/٣١ ص ٦٩ .مرجع سابق،جدول(٥)،(٦)،(٧).

الربح فى هذا المجال ، وهذا بالطبع يفسر تهافت واقبال البنوك العالمية وعناصر الرأسمالية الجديدة على الاستثمار فى هذا المجال المصرفى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى بمصر .

(٥) تحشر القطاع العام :

يعتبر القطاع العام الدعامة الأساسية للاقتصاد القومى، وقاعدة هامة لاغنى عنها للتنمية الاقتصادية ، أى هو الركيزة الأساسية للتنمية ، فهو يقوم بتحمل الجزء الأكبر من مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١).

لقد لعب القطاع العام دورا هاما أساسيا فى اعادة صياغة الحياة الاقتصادية والاجتماعية منذ أوائل الستينات ، وذلك من خلال اعادة توزيع الدخل القومى ليتجه تدريجيا نحو تذويب الفوارق بين الطبقات فهو يعتبر الأداة أو الوسيلة التى تسيطر بها الدولة على الاقتصاد وممارسة التخطيط ، وهو غالبا ما يحتكر الصناعات الرئيسة ، ويشارك بالنصيب الأكبر فى تجارة الصادرات الرئيسة والسلع الاستهلاكية ، بل يعتبر القطاع العام هو العميل الرئيسى فى الأسواق المحلية .

وعلى الرغم من ذلك فقد سلطت الأضواء على ادائه ، فكان عرضةلبعض عمليات النهب والتخريب من جانب بعض الانتهازيين والرأسماليين سواء من داخله أو خارجه (٢).

= - البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الثالث والعشرين، العدد الرابع سنة ١٩٨٣ ، مرجع سابق ، ص ٥١١ - ٥١٥ .
- ابراهيم مختار ابراهيم : بنوك الاستثمار ودورها فى التنمية الاقتصاديةمع اشارة خاصة لمصر،مرجع سابق ، ص ٢٥٤، ٢٥٥.

(١) حسن البيومى : هل أغلق ملف تحرير القطاع العام ؟ ، الأهرام الاقتصادى العدد ٨٣٨ ، ٤ فبراير ١٩٨٥، ص ٦١ ، ٦٢ .

(٢) ابراهيم العيسوى : فى اصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق ،ص ١٨ .
وكذلك :
- فؤاد مرسى : هذا الانفتاح ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

وقد ظهر ضمن تقديرات البنك الدولى أن اجمالى الأرباح التى حققتها كافة شركات القطاع العام الصناعية ٢٢ مليون سنة ١٩٧٤، انخفضت هذه الأرباح الى ١٩ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ ، والى مليونين سنة ١٩٧٦ ثم الى صفر فى السنوات التالية (الصفر عام ١٩٧٩ رقم تقديرى)(١).

ولقد ارتفعت قيمة الدعم الذى تتحمله الدولة من حوالى ٤١٨ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ٢٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ نتيجة التزام القطاع العام بالسعر الاجتماعى أى ذلك السعر الذى يتحدد فى ضوء قدرة محدودى الدخل على الشراء لا فى ضوء التكلفة الحقيقية .

ثم أن هناك نقطة أخرى لاتقل أهمية أسهم بها الانفتاح فى تفاقم مشكلات القطاع العام ، فقد أباح الانفتاح فتح باب الاستيراد على مصراعيه أمام الواردات الأجنبية ، وبالتالى أصبح القطاع الصناعى يواجه منافسة قوية غير متكافئة أمام تدفق السلع الأجنبية من خلال صفقات مريبة ، ومن خلال التهريب ، أو فى ظل الاستيراد بدون تحويل عمله (٢).

فكان من الطبيعى أن ينهزم القطاع العام نتيجة تراكم منتجاته فى المخازن وأن تزداد مشاكل الطاقة العاطلة وتتفاقم مشكلات السيولة .

ومن العجيب أن شركات القطاع العام أصبحت تقوم باستيراد بعض المنتجات والسلع المفروض أن تنتجها هى أصلا . كما أصبح القطاع العام تأكيدا لانفتاحه يتعامل مع كافة البنوك حتى ولو كان بنكا أجنبيا أو بنكا مشتركا أى أجنبيا محليا حتى يستطيع أن يدبر احتياجاته من

---

(١) تقديرات وزارة المالية وصندوق النقد الدولى، نقلا من عادل حسين، مرجع سابق ص ٤٨٥ – ٤٨٦.

(٢) عادل حسين : مرجع سابق ،ج ٢ ،ص ٤٩٤. راجع ايضا :

– هبة حندوسة : مآل القطاع العام ، قضايا اساسية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥١ – ٤٥٥ .

العملات الاجنبيـــة .

ولايقف الأمر عند هذا الحد بل أصبح القطاع العام يسهم فـــــى انشاء الشركات الانفتاحية والاستثمارية وليكتمل انفتاحه (١).

(٦) اختلال نظام الطبقات :

قبل الثورة كان بمصر طبقة اقطاعية مستقلة، هذه الطبقـــة كانت ثرواتها وطموحاتها ومطامعها تتعلق كلها بملكية الأرض الزراعيـة، ولقد فقدت ما كانت تتمتع به من امتيازات بعد الثورة، لكن كـــــان ارتباطها بالتراب المصرى يحفظ لها ولاءها الوطنى لأن جذورها ممتدة فـــى هذا التراب (٢).

كذلك كانت هناك طبقة رأسمالية كبيرة ، مراكزها فى الصناعـــة والتجارة، نجحت الثورة أيضا بناء على تمسكها بمبدأ تطبيق الاشتراكيـة فى تصفية أهم مراكز هذه الرأسمالية وبذلك حدت من نفوذها السياسى .

هكذا تم تمهيد الطريق أمام بقية الطبقات الاجتماعية الأخـــرى بجانب الرأسمالية الوطنية للنمو والظهور ، فأصبحت لها قوة فعالـــــة فى الاقتصاد الوطنى ،وهى طبقة غير مستغلة هدفها بناء اقتصاد وطنـــى أساسه الاشتراكية والحد من نمو الرأسمالية وان كان هناك بعض الفئـات الشاذة من القطاع العام بقيت ونجحت فى تكوين ثروات لها ، مستغلـــة فى ذلك سلطتها الوطنية فى الدولة ، ولكنها كانت عناصر محـــــدودة، ومرفوضة فى نفس الوقت من المجتمع .

لكن مع انعدام الرقابة والمساءلة ، والتسيب وفقدان السيطرة المركزية على الأوضاع الاقتصادية ، وفتح الأبواب على مصراعيها للتجـــارة

---

(١) ابراهيم العيسوى : فى اصلاح ما أفسده الانفتاح، مرجع سابق ،ص ١٣٦.

(٢) محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، الطبعة السادسة ،١٩٨٣ ، ص ٢١٤ .

الخارجية والداخلية أمام القطاع الخاص والأجنبى ، فضلا عن غياب الديمقراطية ، كل هذه الأمور جعلت الجو مهيأ لنشوء طبقة جديدة من جماعات المصالح ومراكز القوى وهم يشكلون طبقة طفيلية جديدة ، بجانب الرأسمالية الوطنية ، التى وجدت فرصتها المناسبة لكى تنحرف عن مسارها الصحيح وكان لابد أن تحدث عملية تمركز للثروة لديها. وبالتالى وضعها فى مركز متميز بين باقى الطبقات القديمة المالكة (١).

استمرت هذه الفئات فى العمل على توسيع نشاطها خاصة بعد اباحة نظام الاستيراد بدون تحويل عملة حتى أصبحت تشكل رأسمالية كبيرة جديدة ، وبالتالى أصبح هناك تمايز طبقى جديد يضم فئات وقوى متميزة ذات طبيعة تجارية ربوية بيروقراطية ، تشكل رأسمالية كبيرة ذات كيان طبقى مستقل فى قمة المجتمع المصرى ، وهى متميزة عن الرأسمالية الوطنية التى مازالت تضم الرأسمالية المتوسطة كما كانت من قبل .

هذه الفئات الطفيلية الجديدة ترتبط مصالحها بمضمون هذه السياسة الاقتصادية التى سمحت بحرية الحركة لقوى السوق .

كما أن قوة هذه الفئات تكمن فى مراكز الشخصيات التى ينتمون اليها فهم يمثلون بالفعل كبار رجال الأعمال فى مصر ، والذين برز نشاطهم فى اطار سياسة الانفتاح ، بجانب ما يتمتعون به من قوة ونفوذ، وهو نفوذ لايعتمد على الثروة بقدر ما يعتمد على العمل السياسى والقيادى الذى مارسته هذه الشخصيات من قبل (٢).

---

(١) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح ، مرجع سابق ،ص ١١٨.

(٢) امانى قنديل : جماعات المصالح ونفوذها فى السياسة الاقتصادية ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٨٥٠ ، ٢٩ ابريل ١٩٨٥، ص ١٦ ، ١٧ .

ويمكن أن نشير الى بعض ما تتميز به الرأسمالية الطفيلية الجديدة من خصائص فيمايلى :

١ ـ اصولها المتباينة (١) .

٢ ـ الطبيعة العائلية لمشروعات الرأسمالية الطفيلية (٢).

٣ ـ الرأسمالية الطفيلية تميل للتبعية للخارج(٣).

أما بالنسبة لدور الانفتاح فى انتشار هذه الظاهرة الطفيلية ـ فيتلخص فى الآتى :

١ ـ يعتبر مجال التجارة والاستيراد والتصدير من أهم المجالات التى نشطت فى ظل الانفتاح وهى تعتبر النشاط الرئيسى لنشاط الرأسمالية الطفيلية نتيجة سياسة الباب المفتوح والتيسيرات الخاصة باباحة الاستيراد للقطاع الخاص ، بعد أن كان الاستيراد احتكارا للدولة فقط ، وأيضا السماح بالاستيراد بدون تحويل عملة والذى يعتبر تهريبا غير مشروع لموارد النقد الأجنبى وثروات البلاد (٤)

٢ ـ لقد شجعت ندرة العملات الأجنبية فى الدولة مع وجود اعداد ضخمة من المصريين العاملين بالدول العربية والأجنبية يحصلون على دخولهم بالعملات الأجنبية شجع على قيام سوق سوداء للعملة وجد فيها البعض مجالا خصبا للاثراء الطفيلى السريع (٥) .

---

(١) عبد القادر شهيب : محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ص ١٦٧، ١٦٨.

(٢) محمود عبد الفضيل : تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣، ص ٦٣ ، ٦٤

(٣) عبد القادر شهيب : مرجع سابق ،ص ٥٠٢ .

(٤) فؤاد مرسى : مرجع سابق ، ص ١٥٠.

(٥) ابراهيم العيسوى : فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ،مرجع سابق ، ص ٢٠٣.

٣ ـ أدى ارتفاع قيمة الأراضى والمبانى فى عصر الانفتاح الى اضعاف أضعاف قيمتها من قبل الى ثراء أصحاب الأراضى والمبانى فى وقت قصير وبدون أى جهد ، هذا بجانب اتساع أعمال السمسرة والوساطة وفرض العمولات وانتشار الرشوة والفساد .

٤ ـ كما أدى تفاقم مشكلات الاسكان ونقص السلع التموينية الأساسية مع انعدام المساءلة ، والتقصير فى أعمال الرقابة بجانب غياب الضمير عند الكثيرين من أصحاب العمارات أن لجأ البعض الى تعلية العمارات بدون تراخيص ، أو تسليم المبانى والانشاءات دون أن تكون مكتملة أو مطابقة للمواصفات واستخدام أساليب الغش فى مواد البناء الأساسية ،

وكذا تهريب السلع التموينية للاتجار فيها فى السوق السوداء على يد التجار والوسطاء وهذا بالطبع من الأسباب التى أدت بالاسعار الى الارتفاع والغلاء المستمر (١).

هذا بجانب مجالات أخرى كثيرة نشطت سعيا وراء تحقيق الثراء السريع وسط هذا المناخ الانفتاحى .

ان ما حدث فى الفترة الأخيرة من تبادل المواقع بين طبقة الموظفين وطبقة العمال وأصحاب الحرف ، أى ان الطبقة المتخلفة اجتماعيا أصبحت هى المتقدمة اقتصاديا (العمال) وأن الطبقة المتقدمة اجتماعيا أصبحت هى المتخلفة اقتصاديا (المثقفون)

---

(١) محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ، ص ٧٣ ،ولمزيد حول هذا الموضوع راجع
ـ مخلص احمد عبد الغنى : الاقتصاد السرى المصرى ،الأهرام الاقتصادى، العدد ٨٤٧ ، ٨ ابريل ١٩٨٥ ، ص ٣٠ ، ٣١
ـ صلاح زيتون : المكاتب الاستشارية المصرية ومستقبل الحواجات ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٨٣٧ ، ٢٨ يناير ١٩٨٥، ص ٦٣ .
ـ محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٦٩ ، ٧٣ .

قد أدى الى اختلال نظام الطبقات فى المجتمع وازدياد حدتـــــه ، فالاغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا (١)

(٧) ارتفاع معدلات الاستيراد ومعدلات الاستهلاك :

لاشك أن من أهم الآثار التى يعانى منها الاقتصاد المصـــرى نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر انفتاح السوق المصرى علـــى مصراعيه للمنتجات المستوردة التى غمرت السوق بالسلع الكمالية المعمرة وغير المعمرة ، هذا بجانب تفاقم العقلية الاستيرادية من جانب العديد من فئات الشعب .

هذه السلع الاستهلاكية الترفيهية المستوردة وجدت رواجا عظيمـــا داخل السوق المصرى كنتيجة لوجود الفئات الهائلة التى حققت دخـــولا عالية فى ظل الانفتاح (٢).

ولقد حرصت الدول الرأسمالية المصدرة لهذه السلع الاستهلاكيـــة على اظهارها فى الاعلانات بصورة تجذب المستهلك المصرى وتجعله يسرع الى شرائها بأى ثمن ، فهو استهلاك مسعور وتقليد أعمى .

ولبعض الباحثين تحليلات علمية جيدة تفسيرا لتزايد حمـــى الاستهلاك (٣).

ومع التزايد الهائل فى الاستيراد المحموم للسلع الاستهلاكيـــة ، ومع جمود وتباطؤ نمو الصادرات تزايد العجز فى ميزان المعامـــلات

---

(١) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ٦٣ ، ٦٤ . راجع أيضا :
ـ محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ، ص ٦٩ ، ٧٣ .

(٢) سهام منير سليم : تقييم سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ، ص ١٠٩٤.

(٣) السيد عليوة : العلاج السياسى لحمى الاستهلاك ، الاهرام الاقتصـــادى، العدد ٨٢٢ ، مرجع سابق .

التجارية وبخاصة فى الميزان التجارى ، وبالتالى بميزان المدفوعات حيث يمثل هذا العجز عاما بعد آخر ضغطا على امكانات الاقتصاد المصرى (١) نتيجة اضعاف القدرة التنافسية للانتاج الوطنى المحلى .

فكلما زادت أسعار السلع المستوردة فى السوق المحلية تحققت أرباح أكثر وأكثر للتجار والمستوردين وبالتالى لتجار العملة من خلال السوق السوداء .

ومن هنا بدأ المستوردون يغرقون الأسواق المصرية بكميات وأشكال وأنواع واسعة الى أقصى الحدود من السلع الاستهلاكية ، ليس فقط فى سلع لاتنتج محليا بمصر ، بل أيضا فى سلع وخدمات دفعت مصر فى انتاجها محليا مئات الملايين ، فبدلا من دعم تلك الصناعات الوطنية المحلية لكى تزيد قدرتها التنافسية أطلق عليها طوفانا من السلع الأجنبية مثيلتها كى تقتلها وتقضى عليها (٢).

اننا لم نكتف باستيراد التضخم مع السلع الانتاجية على اعتبار أنها سلع ضرورية لعملية التنمية اى لزيادة الانتاج وبالتالى زيادة الصادرات انما استوردنا التضخم الغربى مع السلع الاستهلاكية غير الضرورية (٣)

وبالتالى فان ازدياد حدة ظاهرة التضخم التى اجتاحت الاقتصاد المصرى أثناء عصر الانفتاح ضاعفت من حدة التفاوت فى توزيع الدخل لصالح المشتغلين بالتجارة الداخلية والخارجية وأصحاب الحرف والمهن

---

(١) احمد بديع بلبع : الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ،مرجع سابق ، ص ١٨٣. كذلك يمكن مراجعة :

- رمزى زكى وآخرون : قضايا أساسية ، مرجع سابق ، ص ٣٧٢.

(٢) احمد بديع بلبع : مرجع سابق ،ص ١٩١، ١٩٢ .

(٣) محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ، ص ٢١ ، ٢٤.

الحرة ، وعلى حساب أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات ، بل ان القدر الاعظم من سوء التوزيع قد استفادت منه الطبقة غير المنتجة وهى الرأسمالية الطفيلية والتى تتميز بميولها ورغباتها الشديدة لأنماط الاستهلاك الترفى . وبالطبع يكون هذا على حساب التطلعات الاستهلاكية لأبناء الطبقة الوسطى والتى يحول بينها وبين أبناء الطبقة الطفيلية دخولهم البسيطة المتواضعة مما يدفع البعض الى الانحراف وممارسة أنواع الفساد للحصول على كسب المال بأية وسيلة (١)

(٨) الانفتاح وتفاوت الدخول :

تعتبر قضية توزيع الدخل أهم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تقاس دائما انجازات التنمية بتقدم المستويات المعيشية ، وتقريب الهوة فى توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة .

وبناء على التحولات الهامة التى شهدتها البنية الاقتصادية للمجتمع المصرى فى عقد السبعينات والتى انعكست آثارها على مستويات الدخول النقدية فى الحضر والريف على السواء حتى أن دخول الطبقات الدنيا الحضرية فى مصر أصبحت لاتكفى للوفاء بالحد الأدنى للحياة من السلع والخدمات ، بالاضافة الى انخفاضها المستمر بجانب الارتفاع الهائل والمستمر أيضا فى الأسعار فى الوقت الذى نجد فيه فئات اجتماعية محدودة تحصل على مايزيد عن حاجاتها من السلع والخدمات (٢)

وتدل تقديرات توزيع الدخل فى مصر عام ٧٤ ، ١٩٧٥ على سوء توزيع

---

(١) سعد الدين ابراهيم : مصر تراجع نفسها ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٤.

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠.

الدخل بين السكان ، ففى دراسة للبنك الدولى أن " فى منتصف السبعينات وجد أن ٧٠ ٪ من السكان يحصلون على ٤٠ر٤ ٪ من اجمالى الدخل القومى ، بينما يحصل ٣٠ ٪ على ٥٩ ٪ ، منهم ١٠ ٪ من السكان يحصلون وحدهم على ٣٣ ٪ من الدخل ، فى حين يستأثر ٥ ٪ من السكان على قمة الهرم وفى أعلى سلم الدخول بنحو ٢٢ ٪ من الدخل ، وعلى النقيض فى أسفل القاع أى أدنى سلم الدخول هناك ٢٠ ٪ من السكان يحصلون على ٥ ٪ فقط من الدخل " (١)

أى أن توزيع الثروة فى مصر قد ازداد اختلالا لصالح الفئات العليا من الاثرياء على حساب الطبقات الدنيا .

كما تؤكد بعض البيانات أن النصيب النسبى للأجور فى الناتج المحلى الاجمالى فى المجتمع المصرى سواء الريف أو الحضر قد ارتفع من حوالى ٣٨ ٪ عام ١٩٥٠ الى ٤٠ ٪ عام ٥٩/ ١٩٦٠ واستمر هذا الارتفاع حتى عام ١٩٦٨/٦٧ حيث بلغ حوالى ٥٠ ٪ الا أنه لم يواصل ارتفاعه بعد ذلك وظل ثابتا عند هذا المستوى حتى ١٩٧٢/٧١ ، ثم بدأ اتجاه تنازلى الى ٤٩ر٦ ٪ عام ١٩٧٣، ار ٤٩ ٪ عام ١٩٧٤، ثم ٤٥ر٦ ٪ عام ١٩٧٥، ومع نهاية عام ١٩٧٦ بلغ نصيب الأجور حوالى ٤٢ر٦ ٪ وهو أقل بكثير من ذلك المستوى الذى حققته الاجور فى عام ١٩٦٨/٦٧ (٢).

وعلى الرغم من ان سوء توزيع الدخل لايرتبط بنوع النظام الاقتصادى القائم فى الدولة بل انه من السمات التى تميز البلدان النامية (٣). الا انه كان لتبنى الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادى أثر

---

(١) جمال حمدان : شخصية مصر ،ج ٣ ، مرجع سابق ، ص ١٢٨.

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،مرجع سابق ،ص ٢٣٢.

(٣) كريمة كريم وآخرون : توزيع الدخل والدعم ، قضايا أساسية ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠ .راجع أيضا :

- كريمة كريم وآخرون : مصر فى ربع قرن ،مرجع سابق ،ص ص ٣٥٢-٣٥٣.

واضح على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، فالانفتاح بأجوره المرتفعة أحدث فوارق هائلة فى معدلات الأجور بين المستويات الوظيفية الواحدة .

وفى عام ١٩٨٠ وجد البنك الدولى نفسه مضطرا للفت الأنظار والتنبيه الى الفجوة والهوة السحيقة ـ التى خلقتها سياسة الانفتاح بين الأغنياء والفقراء فى مصر ، والآثار الاجتماعية والسياسية التى يمكن ان تؤدى اليها هذه الفجوة (١)

فمن المؤكد أن الاختلال الرهيب الذى حدث فى خريطة توزيع الدخل القومى بعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى ، والذى يتمثل فى الدخول الكبيرة لبعض الفئات القليلة أو الأفراد والتى لاتخضع معظمها للضرائب هى نتاج أعمال وأنشطة غير مفيدة وغير منتجة وغير نافعة للاقتصاد القومى بل تمثل عبءا ثقيلا عليه ومعظمها من مصادر غير مشروعة .

لأنه فى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية الجديدة التى سادت خلال السبعينات تبلورت ملامح الكسب الى طبع سلوك ومفاهيم وقيم لدى الأفراد كمتكسبين ومستهلكين بقيم جديدة قائمة على الكسب السريع والحصول على أجر بدون مجهود أو عمل منتج وعلى ارباح بدون انتاج وأداء حقيقى ، والسعى نحو نمط الاستهلاك (٢).

واذا ما قارنا بين حركة الأسعار والدخل الفردى بالنظر الى حساب جهاز التعبئة العامة والاحصاء المركزى نجد أن :

الرقم الرقم القياسى العام للأسعار فى مصر ارتفع من ١٥٢٫٩ سنة ١٩٧٤ الى ٢٧٩٫٣ فى سنة ١٩٨٠، أى بنسبة زيادة قدرها ٨٢٫٣ ٪ أو بمعدل سنوى قدره نحو ١٥ ٪ وبحسب ارقام البنك الدولى وجد أن :

---

(١) محمد حسنين هيكل : خريف الغضب ،مرجع سابق ،ص ٤٣٩.

(٢) محمود عبد الفضيل: تأملات فى المسألة الاقتصادية المصرية ،مرجع سابق،ص ٥٧.

متوسط الدخل الفردى ارتفع فى نفس الفترة من ٢٧٠ دولارا الى ٤٠٠ دولارا أى بنسبة زيادة قدرها ٤٨ ٪ أو بمعدل سنوى قدره نحو ٩ر٦ ٪ فقط وهذا يعنى أن دخل الفرد الحقيقى انخفض خلال نفس الفترة بمعدل سنوى قدره ٤ره ٪ على الأقل(١).

وهذا المعدل السنوى يمكن أن يكون أضعاف ذلك ، اذ أن القوة الشرائية للنقود قد انخفضت نتيجة للتضخم السائد فى مصر ، فالفرد لايشعر بزيادة دخله ليس فقط لأن الأسعار فى ارتفاع مستمر بل نتيجة للتضخم الجسيم فهناك علاقة بين الأجور والتضخم وكل يؤثر فى الآخر(٢).

وفى دراسات دولية ومحلية أخرى وجد أن ٤٠ ـ ٤٥ ٪ من مجموع الأسر المصرية تعيش تحت خط الفقر حيث لايزيد متوسط دخلها السنوى عن ٢٥٠ جنيها بمعدل ٥ر٦٢ جنيها للفرد ففى الحضر تبلغ هذه النسبة نحو الثلث ، وفى الريف ترتفع الى نحو النصف أو ٤٧ ٪ بينما فى الصعيد ترتفع نسبة تلك الشريحة دائمة الفقر الى ٥٢ ٪ اى نصف المجتمع تقريبا (٣).

مما سبق يتضح اتجاه توزيع الدخل القومى فى ظل سياسة الانفتاح نحو مزيد من التفاوت وسوء التوزيع لأن هذه السياسة تتيح أمام مالكى عناصر الانتاج من رأس مال وأرض الفرصة لاستغلالها وتحقيق أرباح كبيرة لما يتمتعون به من اعفاءات ضريبية بجانب تشجيع الدولة للقطاع الخاص بكافة الوسائل والطرق (٤).

---

(١) جمال حمدان : شخصية مصر ، ج ٣ ، مرجع سابق ، ص ١٢٧.

(٢) رمزى زكى : دراسات فى أزمة مصر الاقتصادية ، مكتبة مدبولى ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦٦ ، ٢٦٧.

(٣) جمال حمدان : مرجع سابق ، ص ١٢٨.

(٤) كريمة كريم : توزيع الدخل والدعم ، قضايا أساسية ، مرجع سابق ص ٣٢٧.

كما يرجع ايضا التفاوت فى الدخول الى مشكلة الفروق فى الأجور والمرتبات بين مشروعات الانفتاح وبين القطاع العام والحكومة ذلك أن كل منهما يخضع لنفس الظروف التسويقية بما فى ذلك ارتفاع معدلات التضخم السائد (١) وتعترف الهيئات الدولية أن ناتج هذه السياسة الاقتصادية أدى الى زيادة الأجور فى القطاع الخاص بما يتمشى تقريبا مع مستوى الأسعار ، بينما تختلف الأجور فى القطاع العام رغم زيادتها بحوالى ٤ ٪ فى أول مايو ١٩٧٦(٢).

ومن الطبيعى أن يكون التفاوت الواضح فى هيكل الأجور والذى أصاب جوهر الحياة الاقتصادية المصرية فى السبعينات وراء الكثير من مشكلات الفساد والرشوة وخراب الذمم والنفوس .

(٩) هجرة العمالة :

تميز عصر الانفتاح بفتح باب الهجرة أمام أفراد الشعب بعد رفع كثير من القيود والشروط والأخذ بسياسة تصدير العمالة للخارج وبخاصة الى الدول العربية البترولية ، وقد ارتبط تناقص اعداد المهاجرين هجرة دائمة خلال تلك الفترة بزيادة هائلة فى اعداد المهاجرين بصفة مؤقتة الى الدول البترولية العربية(٣).

وتؤكد الحقائق أن هناك دوافع وراء الهجرة الى الدول العربية منها الفارق الكبير بين مستوى الأجور فى الدول البترولية العربية وبين مستوى الأجور فى مصر ،بجانب ضآلة فرص العمل المتاحة والممكن اتاحتها عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، هذا بجانب النظر الى الهجرة على انها المصدر

---

(١) عفيفى حموده : تناقضات الأجور فى عصر الانفتاح ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٦٠٦ ، الاثنين ٢٥ اغسطس ١٩٨٠، ص ٢٥.

(٢) عادل حسين : مرجع سابق ،ج ٢ ، ص ٢٥٩

(٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، ١٩٥٢ – ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

الذى يساعد على تأمين الحاجات الأساسية قبل الكمالية خاصة أمام زيادة الأسعار وارتفاع نسب التضخم وقصور الخدمات الأساسية . كل ذلك كان وراء اتجاه اعداد هائلة من الايدى العاملة الى الهجرة (١) سواء الى البلدان النفطية بالدرجة الأولى أو الى البلدان الغربية .

فلم يعد التعليم وحده يكفى لتحقيق عائد اقتصادى ، أو وضع اجتماعى أفضل ، فالعائد الاقتصادى المادى المرتفع الذى يأتى نتيجة العمل فى احدى الدول النفطية أصبح أهم الوسائل والسبل التى تحقق تحسنا فى الأوضاع الاجتماعية لكثير من الفئات المهاجرة ، وبالتالى نجد أن الكثير من أبناء الطبقة المعدمة من الفلاحين الذين قاسوا الكثير خلال سنوات الفقر والحرمان الطويلة قد انعكست عليهم آثار الهجرة للعمل بالدول العربية فأصبحوا ينتمون الى الشرائح الوسطى فى قراهم (٢) .

ومن ثم نجد أن هناك عوامل طرد ـ البلد المهاجر منه ـ نظرا للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تمر بها البلاد ، وفى نفس الوقت هناك عوامل جذب من البلاد العربية النفطية ـ المهاجر اليها ـ بغرض استغلال عائدات البترول فى عمليات التوسع والبناء واستكمال تشييد هياكل البنية الأساسية فى هذه الدول (٣) .

---

(١) محمد حامد الزهار : الانفتاح الاقتصادى وأثره على سعر الصرف ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ، ص ٨٤٨ .

(٢) نادية جمال الدين : التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى خلال السبعينات وأثرها على التعليم ، التربية المعاصرة ، القاهرة ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص ٥٨ .

(٣) انعام عبد الجواد : هجرة المرأة بعد الرجل الى الدول النفطية الستينات وانفتاح السبعينات ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٧٩٧ ، ٢٣ ابريل ١٩٨٤ ، ص ١٨ .

وحيث أن هذه الدول تعانى من انخفاض فى عدد السكان وندرة كفاءتها الفنية المدربة ، ومصر تتميز بكثرة عدد سكانها وقوة العمل بها كبيرة ، وتنتشر بها البطالة ، لذا حينما اعتمدت سياسة الانفتاح كمنهج للتنمية صدرت التشريعات والقوانين المفروضة على الهجرة (١).

ولقد ارتفع عدد المعارين المتعاقدين من مصر الى مختلف الدول من ٣٦٩٨٠ معار - ففى نهاية عام ١٩٧٣ الى ١٣٢٤٩٧ معار فى نهاية عام ١٩٨٠ ، أى زاد عددهم بنحو ٢٥٨ر٣ ٪ خلال ثمانى سنوات (٢).

وكما تطورت قضية الهجرة كميا ،تطورت بالتالى نوعيا ووظيفيا حيث بدأ الخروج للعمل بالدول العربية كصادرات ثقافية تحولت فى السنوات الأخيرة لتشمل كافة أقسام المهن وكافة فئات العمالة الماهرة وغير الماهرة ، وأصبحت تضم قوة العمل المصرية المهاجرة الى البلدان العربية الخليجية الوزراء السابقين والمستشارين للأمراء ، وكذلك الفراشين والسعاة وعمال النظافة (٣) (شاملة كل الاعمار).

وتدريجيا أصبحت الهجرة الى البلدان الخليجية هى تصريح الدخول لحياة جديدة يسيطر عليها نمط الاستهلاك والتقليد الأعمى ،فى مجتمع أخذت تنهار فيه قيم العمل وجودة وحسن الأداء لتحل محله قيم المال والكسب السريع بل والجرى وراء تقليد نمط الحياة الأوربى والأمريكى(٤).

---

(١) محمد منصور حسن سيف : الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة لقرية مصرية ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، يناير ١٩٨٦.

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

(٣) جمال حمدان : شخصية مصر، ج ٤ عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ص ١٤٠ - ١٤٥ .

(٤) محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ،ص ١٤.

ولقد قدرت التحويلات النقدية والعينية المتدفقة لمصر بحوالى ١٨ر٧ مليون جنيه فى المتوسط خلال الفترة من ١٩٧٧/٧٠، ثم ارتفعت الى ٥٣٢ مليون جنيه فى المتوسط خلال الفترة ١٩٧٨/٧٤، وفى عام ٨٠/ ١٩٨١ ، بلغت نحو ١ر٨ بليون جنيه (١)

وعلى الرغم من هذا المكسب النقدى الذى ينجم عن العمالة المهاجرة للخارج الا أن هناك جوانب سلبية هامة لا يجب التهوين من شأنها وآثارها على مستقبل التنمية فى مصر ٠

ففى دراسة للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء جاء أن٣ر٠٦٪ من المهاجرين المصريين الأصليين (أى بدون حساب عائلاتهم) الى الخارج عمرهم أقل من عشرين سنة ، ٣٧ر٧٤٪ تتراوح أعمارهم بين عشرين وثلاثين سنة و ٣٢ر٢١٪ بين ثلاثين وأربعين سنة ، ١٣ر٣٠ ٪ بين أربعين وخمسين سنة ، و٦ر٧٠٪ بين خمسين وستين سنة ، ٥ر٩٥٪ أكثر من ستين سنة ، ١ر٠٤٪غير مبينة أعمارهم ٠

ويتضح من هذه الأرقام أن ٨٣ر٢٥ ٪ من المهاجرين تتراوح اعمارهم بين عشرين وخمسين سنة وهى أزهى وأكثر فترات العمر التى يتضاعف فيها العطاء والابداع والتى تسهم فى بناء الاقتصاد المصرى ، كما جاء حسب تقرير للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المصرى ، ان مصر أعطت ثروة كبيرة من المصريين للدول الغنية وليست الفقيرة فقط (٢)

ولو أمعنا النظر فى الجوانب السلبية الهامة الأخرى وقدرنا

---

(١) البنك المركزى المصرى : التقرير السنوى ، ١٩٨٠/١٩٨١، مرجع سابق، ص ١٩، ٢٠٠

(٢) محمد منصور حسن سيف : الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية ، دراسة لقرية مصرية، مرجع سابق ٠

الحجم الحقيقى لها لوجدنا أن ظاهرة هجرة العمالة المصرية للخارج تعود بالخسارة على مصر .

وتتلخص أهم الجوانب السلبية لهجرة العمالة المصرية فى الآتى :

(١) مع استمرار الهجرة المتزايدة للعمالة المصرية للخارج ، تأثرت حالة العرض للعديد من صنوف العمالة مع ارتفاع مستوى الأجور بشكل كبير وهى أيضا من احد عوامل التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف الانتاج فى بعض الحرف [١].

(٢) اختلال العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الانتاجية . ذلك لأن هجرة العناصر الأكثر كفاءة والأعظم مهارة من العمالة المصرية للعمل بالبلاد العربية هى من أجل تحسين مستوى الدخل ومستوى المعيشة وليس بزيادة الجهد والعطاء وزيادة الانتاجية [٢]. بل الأخطر من ذلك أن هذه الأموال التى يحصل عليها العائدون المصريون مع اختلاف مستوياتهم قد أدت الى التقليل من صورة العلم والتعليم حيث أن العائد المادى من التعليم لايقارن بالهجرة المؤقتة [٣] ، أى أن النتيجة هى اهدار القيمة الاجتماعية للتعليم والعمل المنتج [٤]، وبالتالى يفقد هؤلاء العاملون روح البذل والعطاء والاخلاص فى العمل بل يفقدون قيمة الانتماء للوطن.

---

(١) سنية عبد الوهاب صالح : دراسة سوسيولوجية لظاهرة الهجرة لذوى الكفاءات العلمية من مصر الى المجتمعات العربية الشقيقة وآثارها على المجتمع المصرى ،دراسة ميدانية ، رسالة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤، ص ١٦٦ – ١٦٨ .

(٢) رمزى زكى: التضخم وأحوال كاسبى الأجور،قضايا أساسية ،مرجع سابق ،ص ٣٩٢

(٣) نادية جمال الدين : مرجع سابق ، ص ٥٨ .

(٤) عادل حسين : " المال النفطى عائق للتوحيد والتكامل " ، دراسة بمجلة المستقبل العربى ، يناير ١٩٧٩، العدد الخامس ، ص ٢٨ .

(٣) ان عمليات هجرة العمالة واتساع حدة التفاوت فى توزيع الدخول قد رسخت قيم الانانية والفردية فى أعماق المجتمع ، فالمهاجر الذى يعمل بالخارج حينما يعود الى أرض الوطن فانه يحمل عائدا من الثروة ومن السلع الاستهلاكية المختلفة التى تخلق حالة من الانبهار لدى الآخرين ،فيزداد لديهم الاحساس بأن تحسين مستوى المعيشة لايتحقق الا بالعمل فى الخارج وليس داخل مصر وهذا يخلق حالة من الغربة واللامبالاة والسلبية (١).

(٤) عند عودة العاملين بالخارج بعد انتهاء فترة عملهم فانهم لايرغبون فى العمل بالأجر المنخفض الموجود بمصر لأنهم اعتادوا على الأجور المرتفعة ، وهذا يخلق حالة من الغربة والاغتراب فى المجتمع المحيط بهم .

(٥) يعتبر توافر العمالة الفنية الماهرة والمدربة بذات الأجر المنخفض احد العوامل الهامة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية ، ولعل فى نقصها نتيجة لهجرتها ما يؤثر على امكانية تحقيق هذا الجذب (٢) .....الخ.

---

(١) سمير نعيم أحمد : تطور نظم القيم ومستقبل التنمية الاجتماعية فى مصر (جهاز تنظيم الأسرة والاسكان مشروع ايدكاس ٢٠٠٠) ورقة عمل رقم ٧ ،يوليو ١٩٨٠.

(٢) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ١٩٥٢ – ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ٦٦ .
ولمزيد حول موضوع الآثار السلبية لهجرة العمالة راجع :
- نجلاء أنور الأهوانى : هجرة العمالة المصرية الى الدول النفطية وعلاقاتها بالتغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٧– ١٩٨٠ ،رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ،ص ٢٩٨–٣٠١
- ابراهيم سعد الدين ومحمود عبد الفضيل : انتقال العمالة العربية ، المشاكل – الآثار والسياسيات ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو ١٩٨٣ ، ص ١١٦ . =

مما سبق يتضح أن مصر تفقد الكثير باستنزاف العقول والسواعد من أبنائها فى حين ان الدول الغنية والمتقدمة هى التى تستفيد من هذا حيث ان الثروة البشرية بالطبع أكثر أهمية وقيمة من ثروة النفط .

(١٠) القرية المصرية فى عهد الانفتاح :

شهدت القرية المصرية مثلها مثل المجتمع المصرى كله مجموعة من التغيرات والتحولات الأساسية التى حدثت فى أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية فى السنوات الأخيرة أى منذ تطبيق سياسة الانفتاح.

فنجد أن النصف الأول من نفس العقد قد شهد العديد من الشعارات الخاصة التى تنادى بتطوير اعادة بناء وتنمية القرية المصرية ، وتطوير علاقات الانتاج بتحويل التعاونيات الخدمية الى تعاونيات انتاجية .

وعلى الرغم من ذلك فان ما تم من أعمال وما بذل من جهود فى هذا الشأن ظل ضئيلا جدا ان لم يكن معدوما فى غالبية القرى (١). بل ان ماتم فانه يعبر عن النمو الرأسمالى المطرد فى الريف مما يعنى أن الريف المصرى قد ازداد فى تلك الفترة تدهورا وتخلفا (٢).

= - ابراهيم سعد الدين: الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الاقطار العربية على التنمية فى الاقطار الأقل دخلا /حالة مصر ، استراتيجية التنمية فى مصر ، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، (القاهرة ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨، ص ص ١١٤ - ١١٥.

- محمود عبد الفضيل : النفط والوحدة العربية ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩، ص ٥١ .

- على الجريتلى : " ٢٥ عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ، ٥٢ - ١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٢٥٨.

- سنية عبد الوهاب صالح : مرجع سابق ، ص ١٠٩.

(١) محمد أبو مندور : الانفتاح والنفط فى القرية المصرية ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٧٩٢ ، ١٩ مارس ١٩٨٤ ، ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) فؤاد مرسى : هذا الانفتاح الاقتصادى ،مرجع سابق ، ص ١٦٠- ١٦٢ .

فقد لعبت المحاصيل غير التقليدية أو النقدية دورا بالغ الأهمية فى تغيير البنية الاجتماعية للقرية المصرية بعد تطبيق سياسة الانفتاح حيث جعلت الفلاح يقبل على زراعتها لما تحققه من دخول تفوق كثيرا ما يحققه من ربح عند زراعة المحاصيل التقليدية. بالاضافة الى ظهورأشكال أخرى جديدة للحصول على الدخل وتحقيق الثراء منها الانتاج الداجنى ومزارع انتاج البيض ، وتجريف الأرض ، والعمل فى أراضى الغير(١).

ولقد أدت سياسة الانفتاح الى اتساع نطاق الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية فى الريف أو القرية المصرية خاصة ومصر عامة وازدادت حدتها بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر الحديث نتيجة تعاظم قوة الحضر من ناحية، ومن ناحية أخرى قوة الدول العربية النفطية .

ويرجع تعاظم قوة الحضر الى الاهتمام الكبير الذى توليه الدولة للمدينة عن القرية المصرية (٢).

هكذا يبدو أن الهجرة بشكلها الحالى قد وضعت نهاية لمقولة قديمة كانت تصف الشعب المصرى بأنه أكثر ارتباطا وتعلقا واستقرارا بالأرض التى هى بمثابة الأمن له(٣)، مما يعتبر أكثر الظواهر خطورة فى هذا المجال .

ولقد أحدثت هجرة الأعداد الهائلة من أبناء القرية المصرية للعمل بالخارج عدة تغيرات مؤثرة فى هيكل القوى البشرية كما أحدثت مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية تجمع بين الايجابية والسلبية

---

(١) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية : المسح الاجتماعى الشامل ، ١٩٥٢ – ١٩٨٠ ، مرجع سابق ،ص ٢٥١ .

(٢) سيد البواب : الأهرام الاقتصادى ، حقيقة النمو فى الاقتصاد المصرى ، العدد ٨٣٨ ، ٢٤ فبراير ١٩٨٥، ص ٥٨.

(٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، مرجع سابق ،ص ٢٥١ .

فى ذات الوقت وأن غلبت التغيرات والتحولات السلبية على الايجابية .

فمن التغيرات الايجابية :

- زيادة دخول أهل القرية وارتفاع مستوى المعيشة أدى الى تحسن كبير فى تصميم شكل المنازل من حيث مواد البناء المستخدمة وعدد الأدوار ومساحة الحجرات .
- حمل العائدون الى قراهم مختلف أنواع الأجهزة المرئية والمسموعة والملون منها ومن ثم أصبحت وسائل التسلية والتثقيف متوفرة ، وان كانت قد أحدثت بعض الاتجاهات السلبية الاستهلاكية سواء كانت فى انفاق مدخراتهم فى أجهزة كهربائية معمرة أم استهلاكية هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى استهلاك جزء كبير لايستهان به من الطاقة الكهربائية (١)

ولاينكر بجانب هذا ما حققته الهجرة فى الاقتصاد المصرى من تحسين عن طريق تحويلات المصريين العاملين فى الخارج كما ذكرنا من قبل والدليل على ذلك ما ظهر من تحسن فى ميزان المدفوعات فى أواخر السبعينات . .

أما بالنسبة للتغيرات السلبية :

- من أهم هذه التغيرات ارتفاع سعر العمالة الريفية أدى الى تبوير الأراضى الزراعية وتدهور قيمتها نتيجة لعدم توافر الأيدى العاملة الزراعية ، بجانب تحول القرية المصرية من مراكز انتاجية تمد المدينة بكافة احتياجاتها من الغذاء الى مراكز استهلاكية تعتمد على المدينة فى تلبية احتياجاتها .

---

(١) نادية جمال الدين ، مرجع سابق، ص ٥٧.

- أدت الفوارق المالية التى ظهرت أخيرا فى الريف بين من سافر وبين الآخرين الى ظهور الغيرة الاجتماعية وغياب مظاهر الحب والمودة والألفة التى كانت تتسم بها أهالى القرية.

- تغير نظرة الآباء الى التعليم حيث العائد المادى الأقل وتشجيع أبنائهم على ترك التعليم والسفر للخارج حيث العائد المادى المرتفع .

- اشاعة حالة من اللامبالاة والتسيب فى ضعف انتماء الفلاح للأرض واسترخائه وانعدام روح المنافسة الشريفة فى العمل بل أصبحت المنافسة فى شراء السلع الكمالية والأنانية والسعى الى السفر بشتى الطرق الشرعية وغير الشرعية والتخلى عن الأرض المستأجرة أو برهن الأرض المملوكة له ولأسرته أو بيعها اوبتركها لزوجته لتتحمل اعباء العمل الزراعى بجانب تربية الأولاد وادارة شئون اسرتها(١).

- انتشار القيم الاستهلاكية، استشراء التضخم وانتشار قيم جديدة أهمها قيم الكسب السريع السهل واهدار قيمة العمل المنتج وبذل الجهد .

- تغير الدور المهنى للمرأة وانهيار درجة مشاركتها فى قوة العمل الريفية(٢).

---

(٢) محمد منصور حسن سيف : الهجرة الخارجية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية، مرجع سابق ، ص ٣٠٦.

(٣) عبد الباسط عبد المعطى وآخرون : الدولة .. والقرية المصرية، دراسة فى اعادة انتاج التمايزات الاجتماعية، قضايا فكرية، ١٩٨٥، الكتاب الأول ،دار الثقافة الجديدة ،يوليو ١٩٨٥، ص ١٠٨.

(١١) ضآلة فرص العمل :

ان توفير فرص عمل جديدة يعتبر من أهم الأسباب الرئيسة للأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، ونظرا للزيادة المستمرة فى العرض من القوى العاملة والذى يمثل فائضا عن فرص العمل المتاحة والناتجة عن المعدلات المرتفعة للنمو السكانى المتزايد والتى بلغت ٢٫٧٨٪ سنويا والتى أدت الى ٤٥٩١٥ مليون نسمة فى ١٩٨٤/٨٣ (١)

هذا الكم البشرى الهائل لايمكن ان يكون له دور فعال ما لم تكن هناك خطط متكاملة للقوى العاملة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لضمان تحقيق أهداف هذه الخطط .

والملاحظ ان سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر كانت لها آثارها السلبية فى عقد السبعينات بسبب الخلل الذى حدث فى هيكل القوى العاملة فى هذه الفترة (٢).

ولقد جاء فى تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ أن مشروعات الانفتاح الموافق عليها للعمل داخل البلاد والتى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٢/١٢/٣١وعددها ٥٥٢مشروعا من المقدر أن توفر من فرص العمالة عدد ٧٢٤٩٥ فرصة عمل منها ١٠٣٦ فرصة عمل للاجانب بنسبة ١٫٤٪ و ٧١٤٥٩ فرصة عمل للمصريين بنسبة ٩٨٫٦٪ (٣).

---

(١) البنك الأهلى المصرى : النشرة الاقتصادية ، المجلد ٣٨ ، مرجع سابق ، ص ٨٢ .

(٢) محمد نصر مهنا : تجربة الانفتاح الاقتصادى وأثرها على الشخصية المصرية بين أزمات التنمية السياسية وتخطيط القوى العاملة ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ،مرجع سابق ،ص ٣٢٢ .

(٣) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : موقف الانفتاح الاقتصادى حتى ٨٢/١٢/٣١ ، مرجع سابق ، ص ١٠٤ .

وأن عدد فرص العمالة المقدر أن توفرها مشروعات المناطق الحرة العامة والخاصة والتى بدأت الانتاج حتى ١٩٨٢/١٢/٣١ وعددها ٢٥٠ مشروعا توفر عددا من فرص العمل يبلغ ١٣٨٨٤ فرصة عمل (١) .

ومن الجدير بالذكر ان حجم القوى العاملة وصل فى ١٩٧٦ الى ١٠ر١ مليون عامل وفى عام ١٩٧٧ الى حوالى ١٠ر٤ مليون عامل ، وتوقعت تقديرات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٠ - ١٩٨٤ أن يصل الى ١٥ر١ مليون عام ١٩٨٤ (١٢ر٤ طلب داخلى + ١ر٧ مليون طلب خارجى) تقريبا (٢) .

الا أن مشروعات الانفتاح لم تخلق فرص عمل جديدة على نحو يتناسب والامال المعقودة على ذلك ، فهى لم تقدم أكثر من ١٣٥٠٠فرصة عمل فى ١٩٧٨ زادت هذه الفرص الى ٢٨٠٠٠ فى ١٩٧٩ ، ثم الى ٣١٨٠٠ فرصة عمل فى ١٩٨١، ثم الى ٤٢٢٠٠ فى ١٩٨٣ (٣) .

وبالموازنة بين حجم المعروض من قوة العمل والمطلوب منها خلال الفترة من ١٩٧٦ الى ١٩٨٤ نلاحظ وجود فائض كبير فى العمالة المصرية بعد الوفاء باحتياجات الطلب الداخلى والخارجى .

كما يلاحظ أيضا أن هناك مهنا وتخصصات معينة تحتاج اليها منشآت الانفتاح الاقتصادى نتيجة نمو قطاعات وجمود قطاعات أخرى .

هذا ويمكن تحديد المهن والتخصصات التى تحتاج اليها منشآت الانفتاح والتى يتحتم الاهتمام بها والعمل على توفيرها عن طريق الأجهزة

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٢) عبد الرحيم عبد الخالق السنباطى : دراسة القوة العاملة بشركات الانفتاح الاقتصادى ، الانفتاح الاقتصادى بين الانتاج والاستهلاك ، مرجع سابق ، ص ٤٤٥ .

(٣) ابراهيم العيسوى : فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ،مرجع سابق ،ص ٢٩ .

التعليمية والتدريبية المختلفة والمحققة لذلك ، هذا بجانب ضرورة رسم السياسات الملائمة لاعداد هذه التخصصات بالكيف والكم والمستوى والوقت الملائم لمنشآت الانفتاح الاقتصادى .

ولا ينطبق هذا فقط على المهن والتخصصات التى تحظى بالانتاج الخدمى بل ينطبق أيضا على المهن التى تخص قطاع الانتاج السلعى والتى تتركز بالنسبة الكبرى من قوة العمل فى الصناعات التحويلية

(١٢) تدهور القيم السائدة والثقافة الوطنية :

من أخطر التطورات المرتبطة بسياسة الانفتاح ، تلك التأثرات المتعلقة والخاصة بتدهور نظام القيم فى المجتمع وثقافته الوطنية .

فاذا كانت الحياة الاقتصادية قد أصابها الارتباك والاضطراب منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى لتراكم الديون والنمو السكانى الفادح وتردى الادارة وتدهور الهياكل الأساسية واختلال ميزان الصادرات والواردات وتعثر الصناعة والزراعة لدرجة أصبح معها الاقتصاد المصرى كالشخص المريض بمرض عضال ويحتاج الى عملية جراحية خطيرة .

واذا كانت الحياة الاجتماعية قد أصابها التفكك والاختلال نتيجة اتساع الفوارق بين الطبقات وطغيان المصالح الفردية على المصالح الجماعية ، وغلبة الحلول الفردية وشيوع الأنانية بجانب انتشار السلوكيات الطفيلية وتفشيها فى شتى المجالات .

فان خسارتنا الثقافية وما أصاب نظام القيم فى المجتمع من تدهور ليس بأقل مما أصاب حياتنا الاقتصادية والاجتماعية من تمزق وتشوه (١) .

لا شك أن البعض يرجع ما يعانيه المجتمع من مشكلات اقتصادية

---

(١) ابراهيم العيسوى : فى اصلاح ما أفسده الانفتاح ،مرجع سابق ،ص ٤٥ .

واجتماعية الى زيادة عدد السكان ، ولكن ليس هذا بالصحيح ، فدول كثيرة مثل الصين واليابان والهند بها كثافة هائلة من السكان ولكنها ليست فى ضائقة اقتصادية رهيبه كما هو الحال فى مصر .

ان مشكلة السكان فى مصر لا تكمن اساسا فى السكم بقدر ما هى فى الكيف فهناك ضعف فى السلوك والأخلاق أصبح يجتاح الغالبية العظمى من السكان والعكس فقد ظهر الفساد وساءت سلوكيات الأفراد وتفشت عمليات الرشوة والاختلاس فضلا عن سيادة السلبية والانانية وفقد روح الانتماء .

كذلك بالنسبة للعاملين فى الأجهزة الحكومية فقد انتشرت بينهم البيروقراطية واللامبالاة وأصبح التعامل يتسم بالكذب والرياء والنفاق سواء بين الأفراد بعضهم وبعض أو بين الرؤساء والمرؤوسين(١) .

لقد ساعد على هذا الغزو ما تعرض له مجتمعنا من آفات شرسة نتيجة حروب طاحنة متلاحقة وأزمات اقتصادية واحباطات متلاحقة فنسى المجتمع نفسه وتقاليده النبيلة وتردى فى احضان الانتهازية وهرول نحو النجاح الرخيص وتوارت القيم الجماعية ، ولقد ضاعف من خطورة هذه الآثار أن مرحلة الانفتاح الاقتصادى أرتبط بها أمور ثلاثة أحدثت اهتزازات وتبدلات فى سلم القيم وهذه الأمور هى :-

(١) تعاظم وتنامى رأسمالية الانفتاح غير المنتجة وتزايد نفوذها اقتصاديا واجتماعيا .

(٢) التدهور الشديد الذى أصاب الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع نتيجة فقدان العدل الاجتماعى والتفاوت الطبقى الحاد.

---

(١) بدير جبر أحمد الرساوى - الاصلاح الاقتصادى ليس أمرا مستحيلا، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٩٢٢ ، ١٥ سبتمبر ١٩٨٦ ، ص ٦٠ .

(٣) الارتباط بالغرب والانبهار العام بالنموذج الغربى[١].

وقد ضاعف من خطورة هذه الأمور الثلاثة أن مرحلة الانفتاح جاءت مع مرحلة تعاظم نفوذ النفط وهجرة الكثير من الأيدى العاملة الفنية والمؤهلة وغير المؤهلة فعادة ما يسافر المهاجر من غير اسرته أى تاركا زوجته وأولاده ، أو العكس ان تضطر الزوجة للسفر بمفردها تاركة زوجها وأولادها كل هذا كمحاولة لجمع أكبر قدر من المال فى أقل وقت ممكن وبالتالى أصبحت قيمة المال اعلى من قيمة العلاقات الأسرية وهذا مما يسهم فى احداث ظاهرة التفكك الأسرى أى مزيد من المشكلات التى تعكس انهيار المجتمع[٢] .

ويمكن مناقشة التغيرات التى طرأت على نظام القيم السائدة فى المجتمع والثقافة الوطنية الناتجة عن العوامل السابقة بشىء من التفصيل على النحو التالى :

(١) فى مقدمة القيم التى سادت فى ظل الانفتاح ،الفردية والسلبية واعوجاج سلوكيات الأفراد واللامبالاة بمصالح المجتمع ، كل هذه القيم مرتبطة بنمط النمو الرأسمالى التابع غير المنتج وطبيعة رأسمالية الانفتاح حيث الهدف الأسمى هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وتكوين اكبر قدر من الثورة فى أقل وقت ممكن حتى لو تم على حساب مصلحة المجتمع ككل .

(٢) كما كان نتاجا للتطورات المرتبطة بالانفتاح ، من تكوين الثروات

---

(١) السيد على ابراهيم زهرة : الأحزاب السياسية وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٣٤٨.

(٢) رمزى زكى : أزمة مصر الاقتصادية مع استراتيجية مقترحة للاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

السهلة الميسرة للكثيرين والتى لاتمت للانتاج بصلة، ان تدهورت قيمة العمل المنتج الجاد البناء حيث اتجهت رأسمالية الانفتاح فى سعيها لتكوين ثرواتها الى مجالات التجارة اساسا وبكافة الطرق والوسائل غير المشروعة مثل التهريب والاحتيال والرشوة وتجارة المخدرات .. الخ (١) .

وفى مثل هذا المناخ تتدهور القيمة الاقتصادية للتعليم والثقافة فى المجتمع فلم يعد العلم والتعليم مؤشرا للمكانة الاجتماعية أو الدخل ولم تعد له مكانته القديمة فى الصعود بأبناء الطبقات الوسطى أو الفقيرة المكافحة فى سلم الادوار والمكانات الاجتماعية (٢).

(٣) كما يعتبر الغزو الثقافى والانبهار بالثقافة الغربية وما ارتبط بها من طرد للثقافة الوطنية من أخطر الآثار التى ارتبطت بسياسة الانفتاح .

فلقد بدأت تلك المرحلة بتغيرات حاسمة ، اذ بدأت السبعينيات باغلاق أغلب المجلات واحلال مجلتين هشتين مكانها هى الجديد والثقافة كما حلت جميع الجمعيات ليجىء بدلها اتحاد كتاب غير مقيد من الدولة ، كذلك أبعد عدد من الكتاب ومعارضو الغزو الثقافى الاستعمارى (٣) .

---

(١) السيد على ابراهيم زهرة : مرجع سابق ،ص ٣٤٩ ، كذلك :
- سمير نعيم أحمد : أثر التغيرات البنائية فى المجتمع المصرى خلال السبعينيات على اتساق القيم الاجتماعية ومستقبل التنمية - المؤتمر الدولى الثامن للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية والسكانية ، ٢٦ - ٣١ مارس ، ١٩٨٣ ،ص ٥٨٢ - ٥٨٩ .
- رمزى زكى : أزمة مصر الاقتصادية، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٢) عبد السميع سيد سيد احمد : ظاهرة الاغتراب بين طلاب الجامعة فى مصر ،رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية، جامعة عين شمس ، ١٩٨١ ، ص ١٣٧.

(٣) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى ، ١٩٥٢ - ١٩٨٠ ، مرجع سابق ، ص ١٠٩٣.

لقد أصبحت الحياة الثقافية خاوية كما أصبحت تعانى من الانغلاق رغم شعار الانفتاح ، كما تبلورت مظاهر الركود فى توقف المطابع عن نشر المجموعات القصصية ، وتوقف عدد من الكتاب عن كتابتها (١).

ان ظهور طبقة " الطفيليين " الذين أتاح لهم الانفتاح السيطرة على مقدرات كثيرة فى البلاد من بينها النيل من كل ماهو تراث وطنى وثقافة قومية ، ورفع شأن كل ماهو ثقافة أجنبية جعل المواطن المصرى يشعر بالدونية أو الانهزامية تجاه الأجانب ، وكان ذلك عن طريق احكام الحصار أو الرقابة المستترة والقوانين الاستثنائية حول عناصر الثقافة الوطنية ، أو باجراءات القمع لكل قلم حر أو معارض وتلبية المطالب الثقافية لأثرياء الانفتاح وذلك بفرض ذوق هؤلاء على الحياة الثقافية .

ان طرد الثقافة الوطنية لاحلال ثقافة غربية محلها يعتبر أشد صور الطرد خطورة لأنها متى تمت بنجاح يكون من أصعب الأمور اصلاحها أو التعويض عنها ، بجانب حرمان المجتمع الفقير من اشباع حاجات أساسية أخرى غير الحاجات المادية الأساسية كالشعور بالأمن والاستقرار ومن العلاقات الاجتماعية الطبيعية ومن الاتصال بالطبيعة ومن الثبات فى القيم الاخلاقية والاجتماعية السائدة والتى أثبتت الحضارة الغربية فشلا ذريعا فى هذه الأمور ، كما أن خضوع أمة لغزو ثقافة غربية ، اذ يقترن بفقدان الأفراد فى هذه الأمة لثقتهم فى وجود أى فضل لثقافتهم الخاصة على غيرها ، قد يفقد هذه الأمة أهم شروط النهضة والتقدم (٢).

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٠٨٥.

(٢) جلال أحمد امين : بعض قضايا الانفتاح الاقتصادى فى مصر ، الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ، ١٩٥٢ – ١٩٧٧ ، مرجع سابق ، ص ٤٢١– ٤٢٢ .

ولقد استطاعت المدارس الأجنبية أن تترك آثارا واضحة على حياتنا بجميع جوانبها حيث أن تعدد الثقافات الغربية التى غزت مصر وتشتتها قد أدى من الناحية الثقافية ـ نتيجة لعدم اشراف الدولة على هذا التعليم ـ الى ترك الفرصة للمدارس الأجنبية ان تقوم بدورها فى تشكيل التلاميذ وتوجيههم وفق ما يرغب أصحاب هذه المدارس من ثقافة تمجد الدولة التابعة لها هذه المدرسة (١)

كذلك نجد هيئات ومؤسسات أمريكية تلعب دورا هاما لتحقيق السيطرة والغزو الثقافى مما يؤكد التبعية ، فالجامعة الأمريكية بالقاهرة لم تشهد ازدهارا مثل ذلك الذى شهدته منذ عام ١٩٧٤، حيث وجد فيها الطفيليون الجدد بابا لتعليم أبنائهم ثقافة السيد الجديد. (٢)

كما أن نزيف العقول البشرية أو استنزافها والذى يعتبر سرقة منظمة للعقول العلمية والمهارات الفنية يحرم الدولة من تحقيق مشاريع التنمية ومن تحقيق نهضة صناعية حديثة (٣).

وهذا مما يؤكد عدم الوعى بخطورة الغزو الثقافى وطرد الثقافة الوطنية .

---

(١) زينب حسن حسن : هل دخل التعليم فى مصيدة التبعية؟ دراسات تربوية سلسلة أبحاث تصدر عن رابطة التربية الحديثة ، المجلد الثانى، الجزء الخامس ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٦، ص ١٨١ .

(٢) المرجع السابق ،ص ١٩٩.

(٣) المرجع السابق ،ص ١٨٥.